

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

الإستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م
دراسة في ضوء الوثائق والمعاهدات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

تحت اشراف:

د / عبد العزيز راجعي

إعداد الطالب:

عبد النور عبلول

أعضاء اللجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عبد القادر خليفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عبد العزيز راجعي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	هجيرة سلامي	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1448/1447هـ - 2026/2025م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

الإستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م
دراسة في ضوء الوثائق والمعاهدات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

تحت اشراف:

د / عبد العزيز راجعي

إعداد الطالب:

عبد النور عبلول

أعضاء اللجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عبد القادر خليفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عبد العزيز راجعي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	هجيرة سلامي	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1448/1447 هـ - 2026/2025 م.



شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك لك الشكر والحمد حمدا كثيرا كما ينبغي

لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله الذي اختارنا لنكون لعباده مددا وأرادنا لنكون للعلم سندا وسدد خطانا وقب دعائنا

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث الحمد الذي به نبداً وبه نستعين

نقدم شكرنا الجزيل وامتناننا الكبير

لدكتور " راجعي عبد العزيز " الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته وعلى

صبره وسعة صدره وحثه المستمر ومتابعته الدائمة لإتمام هذا البحث في أحسن صورة.

وفي الأخير يجدر بنا التوجه بأسمى وأبلغ عبارات الشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا الكرام

الذين

أشرفوا وساهموا وشاركوا في تكويننا طيلة مسارنا الجامعي.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى رمز الثبات وقدوتي في الحياة وسندي دائماً أبدا أبي رحمه

الله إلى منبع الحنان وجسر الأمان إلى من سقتني بعطفها ورعتني بدعواها أُمي

العزيزة أطال الله في عمرها

واهدي إلى اعز الناس إخوتي سندي في الحياة حفظهم الله

إلى زوجتي رفيقة دربي التي ساعدتني في إعداد هذا العمل

إلى أبنائي قرة عيني حفظهم الله.

قائمة المختصرات

أولا/ باللغة العربية

ثانيا/ باللغة الفرنسية

N°	Nombre
Op.cit	Opero citato
P	page
p p	page page
Ibid	ibidem

تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
تع	تعريب
تعل	تعليق
ص	صفحة
ص ص	عدد الصفحات
ط	طبعة
ج	جزء
ع	عدد
مج	مجلد
د. ط	دون طبعة
د. س	دون سنة نشر
د. ن	دون دار النشر

مقدمة

مقدمة:

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط خلال العصر الحديث تحولات سياسية واقتصادية وعسكرية عميقة، أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات بين القوى المظلة عليه، وجعلت منه مجالا للتنافس على النفوذ والسيطرة على طرق التجارة والملاحة البحرية وفي خضم هذه التحولات برزت إيالة الجزائر بوصفها قوة سياسية وبحرية فاعلة في غرب البحر الأبيض المتوسط، استطاعت منذ ارتباطها بالدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر أن تفرض حضورها في العلاقات الدولية، وأن تقيم شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع عدد من القوى الأوروبية.

وقد احتلت كل من فرنسا وبريطانيا مكانة متميزة ضمن العلاقات الخارجية لإيالة الجزائر، لما كان للدولتين من ثقل سياسي واقتصادي وبحري في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. ولم تتخذ العلاقات الجزائرية معها نمطا ثابتا، بل تراوحت بين السلم والتعاون التجاري وتبادل القناصل وإبرام المعاهدات من جهة، والتوتر والصدام البحري والضغط العسكري من جهة أخرى، تبعا لتغير المصالح وموازين القوى والظروف الدولية.

وتكتسب المقارنة بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا أهمية خاصة؛ ذلك أن الدولتين كانتا من أبرز القوى الأوروبية المتنافسة على النفوذ التجاري والبحري في المتوسط، في حين سعت إيالة الجزائر إلى المحافظة على سيادتها واستقلال قرارها الخارجي والاستفادة من التنافس القائم بين القوى الأوروبية. ومن هنا تسمح دراسة العلاقات مع البلدين بالكشف عن طبيعة الدبلوماسية الجزائرية، ووسائلها في إدارة المصالح والخلافات، ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات التي شهدتها البيئة الدولية خلال العصر الحديث؛ والموسومة بـ: الإستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م - دراسة في ضوء الوثائق والمعاهدات.

- الإشكالية:

تطرح دراسة الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال العهد العثماني القرن 18م، جملة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة العلاقات التي أقامتها إيالة الجزائر مع الدولتين، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية خلال القرن 18م- من خلال التوفيق بين القوة البحرية والدبلوماسية المعاهداتية الموثقة- في فرض التوازن السياسي والاقتصادي في علاقاتها مع القوتين المتنافستين (فرنسا وبريطانيا) وحماية سيادة الإيالة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وللإحاطة بها بشكل عام وتوضيحها والإلمام بمحاورها الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت العلاقات الجزائرية مع كل من فرنسا وبريطانيا قبيل القرن 18م ؟
- ما هي طبيعة الوثائق والمعاهدات المبرمة مع البلدين، وكيف جسدت القوة القانونية للسيادة الجزائرية؟
- كيف أدارت الدبلوماسية الجزائرية ملفاتها الاقتصادية والتجارية الشائكة مع البلدين؟
- وما هو دور الدبلوماسية من خلال المعاهدات والاتفاقيات التجارية في تنظيم علاقات الجزائر مع الدولتين؟
- كيف وظفت إيالة الجزائر التنافس البحري بين فرنسا- بريطانيا لصالح مكاسبها الإستراتيجية؟

- ما أوجه التشابه والاختلاف العمل الدبلوماسي الجزائري تجاه البلدين؟

- دوافع اختيار الموضوع:

انقسمت دوافع اختيار هذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- الدوافع الذاتية:

- الرغبة في إبراز جانب من تاريخ الجزائر الحديث ولاسيما التاريخ الدبلوماسي للجزائر خلال العهد العثماني.

- الاهتمام بتاريخ العلاقات الجزائرية - الأوروبية وبالتحديد العلاقات مع فرنسا وبريطانيا باعتبارهما قوتين مؤثرتين في تاريخ البحر الأبيض المتوسط.

محاولة تقديم دراسة تجمع بين الأحداث التاريخية وتحليل المعاهدات والمصالح السياسية والاقتصادية.

ب/ الدوافع الموضوعية:

- أهمية العلاقات الجزائرية مع فرنسا وبريطانيا في فهم تاريخ الجزائر الدبلوماسي خلال العهد العثماني.

- المكانة التي احتلتها الدولتان في التوازنات السياسية والاقتصادية والعسكرية في البحر الأبيض المتوسط.

- أهمية دراسة التنافس الفرنسي-البريطاني ومدى استفادة الجزائر منه في حماية مصالحها والمحافظة على استقلال قرارها.

- الحاجة إلى الانتقال من دراسة العلاقات الثنائية بصورة منفصلة إلى إجراء مقارنة بين السياسة الجزائرية تجاه القوتين، بما يسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف والنتائج المترتبة عنها.

-أهداف اختيار الموضوع:

يهدف اختيار هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- لتعرف على طبيعة الإستراتيجية الدبلوماسية التي اتبعتها إيالة الجزائر تجاه كل من فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م، والكشف عن أبرز محدداتها ووسائلها .

- تتبع تطور العلاقات الجزائرية-الفرنسية والجزائرية-البريطانية خلال القرن 18م، والوقوف عند أهم مراحل التعاون والتوتر التي ميزت هذه العلاقات .
- دراسة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين إيالة الجزائر وكل من فرنسا وبريطانيا، وتحليل أهم بنودها وما تضمنته من ترتيبات سياسية وتجارية وقنصلية .

د- خطة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى مدخل تمهيدي وثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة عامة، وذلك على النحو الآتي:

خصص المدخل التمهيدي لدراسة الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية في القرن 18م وقد قسم إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول أسس ومحددات العمل الدبلوماسي الجزائري في الخارج (السفارات، القناصل، المعاهدات) أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الوضع السياسي والقانوني للجزائر قبيل القرن 18م من خلال دراسة طبيعة العلاقات مع الدولة العثمانية والاستقلال الذاتي وصلاحيات الداي والتنظيم الإداري والدبلوماسي ودور الأعراف _الدبلوماسية المتوسطة في توجيه العلاقات الخارجية للإيالة.

أما الفصل الأول، الموسوم بـ: الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا خلال القرن 18م، فقد قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال دراسة نشأة العلاقات التاريخية بين الطرفين، والمصالح الفرنسية في الجزائر، ومراحل التوتر والتعاون. وخصص المبحث الثاني للمعاهدات والاتفاقيات الجزائرية-الفرنسية، من خلال دراسة معاهدات السلم والتجارة، وقضايا الامتيازات التجارية ولاسيما قضايا القالة، إلى جانب خرق المعاهدات وردود الفعل الجزائرية. أما المبحث الثالث فقد تناول أدوات الجزائر الدبلوماسية تجاه فرنسا، من خلال التفاوض والوساطة، والضغط البحري، ثم توظيف القوة البحرية باعتبارها ورقة سياسية في إدارة العلاقات مع فرنسا.

أما الفصل الثاني تحت عنوان الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال القرن 18م، المتضمن للمبحث الأول بعنوان الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية البريطانية حيث تناولنا فيه نشأة العلاقات الجزائرية البريطانية أما المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى أهم المعاهدات بين البلدين خلال القرن 18م، والمبحث الثالث كان تحت عنوان أسس الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع بريطانيا وتناولنا فيه دور المعاهدات والمفاوضات في العلاقات الجزائرية البريطانية التجارية.

في حين خصص الفصل الثالث تحت عنوان قراءة في الدبلوماسية الجزائرية اتجاه فرنسا وبريطانيا لتقديم دراسة مقارنة من خلال إبراز أوجه التشابه، ثم أوجه الاختلاف وصولاً إلى أهم النتائج والانعكاسات التي ترتبت عن السياسة الجزائرية تجاه البلدين.

- المنهج المتبع:

اعتمدنا في معالجة الموضوع أساساً على المنهج التاريخي، من خلال تتبع تطور العلاقات الجزائرية مع فرنسا وبريطانيا وفق تسلسلها الزمني، والوقوف عند أبرز الأحداث والمعاهدات والأزمات التي أثرت في مسارها، وقد استعنا بالمنهج الوصفي في وصف مختلف الأحداث التاريخية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة مضمون المعاهدات، وتحليل المصالح التجارية والسياسية، وتفسير مواقف الأطراف المختلفة، إلى جانب المنهج المقارن الذي احتل مكانة أساسية في الفصل الرابع، من خلال المقارنة بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا والدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف والنتائج والانعكاسات.

حظي موضوع العلاقات الخارجية لإيالة الجزائر باهتمام عدد من الباحثين، وإن تفاوتت هذه الدراسات من حيث موضوعها والفترة الزمنية التي تناولتها، وقد استفدنا من مجموعة من الدراسات والأعمال التي تناولت العلاقات (الجزائرية-الفرنسية) و(الجزائرية-البريطانية) والمعاهدات والسياسة الخارجية للإيالة، ومن أهمها:

- الدراسات السابقة:

- بلبيل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م إلى 1830م، رسالة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م. تم التطرق فيها إلى القناصل والقنصليات الأجنبية وإبراز دور القناصل في العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية.

- دهان بركاهم: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779م)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013م. تم التطرق فيها إلى نشأت وتطور التمثيل القنصلي الفرنسي في الجزائر ودور القناصل في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا.

وقد ساعدت هذه الدراسات على تكوين تصور عام عن الموضوع، غير أن الدراسة الحالية تحاول الإفادة منها ضمن مقارنة مقارنة تجمع بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا، بدل معالجة العلاقة مع كل دولة بمعزل عن الأخرى.

- المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

أ- المصادر:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر أهمها:

• شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م الذي افدنا في

المدخل التمهيدي و الفصل الاول .

• بن عثمان حمدان خوجة: المرأة، الذي استعنا به في المدخل التمهيدي لمعرفة

التنظيم الإداري الدبلوماسي للجزائر خلال القرن 18م.

ب- المراجع:

تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع العربية التي تناولت تاريخ الجزائر

الحديث، والعلاقات الجزائرية الأوروبية، ومن أبرزها كتاب جمال قنان: معاهدات الجزائر

مع فرنسا 1619-1830م، تطرقنا اليه من أجل معرفة أهم المعاهدات التي كانت بين البلدين خلال القرن 18م، وكتاب علي تابلت معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م-1830م، ج1، الذي تناولنا من خلاله أهم المعاهدات التي كانت بين الجزائر وبريطانيا خلال القرن 18م ، وكتابي يحي بوعزيز تاريخ الجزائر، وكتاب علاقات الجزائر الخارجية، اللذي تم الاستعانة بهما في الفصل الأول.

- الإطار الزماني والمكاني:

يتحدد الإطار المكاني للدراسة أساساً في إيالة الجزائر والبحر الأبيض المتوسط، باعتبارهما المجالين الرئيسيين لنشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال القرن 18 م وعلاقاتها بالقوى الأوروبية كما تمتد الدراسة، عند الحاجة، إلى فرنسا وبريطانيا باعتبارهما طرفين أساسيين في العلاقات موضوع البحث، وإلى بعض الموانئ والمراكز التجارية المتوسطية التي ارتبطت بالحركة التجارية والدبلوماسية والمفاوضات بين الأطراف.

- الصعوبات:

-صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية الأجنبية المتعلقة بالمراسلات والمعاهدات بين البلدين باعتبارها مصادر رئيسية للبحث.

في الأخير أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف لمجهوداته المبذولة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، وطبعاً لا يخلو أي عمل علمي من نقائص فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، كما نتمنى أن يكون العمل إضافة علمية في مجال الدبلوماسية وعلاقات الجزائر الأوروبية.

مدخل حول

الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية والوضع السياسي
فيها قبيل القرن 18م.

المبحث الأول/ أسس ومحددات العمل الدبلوماسي
الجزائري في الخارج .

المبحث الثاني/ الوضع السياسي والقانوني للجزائر
قبيل القرن 18 م .

يأتي هذا الفصل ليمثل مدخلا أساسيا لفهم طبيعة الحركة الدبلوماسية الجزائرية وامتداداتها السياسية في فترة بالغة الأهمية من تاريخ الجزائر الحديث، وتحديدًا قبيل مطلع القرن 18م. فبعد التطرق في المقدمة إلى الإطار العام للبحث وإشكالياته الرئيسة، نرى وجوبًا التطرق إلى البنية السياسية الداخلية والخارجية التي تحكم في توجيه السياسة الخارجية للجزائر آنذاك هذا من جهة. من جهة ثانية يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار العام لأسس الدبلوماسية الجزائرية، والتعرف على وضعها السياسي في تلك المرحلة التاريخية الحرجة، مما يسهل على القارئ استيعاب طبيعة العلاقات والتحالفات التي تربط الجزائر بمحيطها الإقليمي والدولي في آخر مرحلة من مراحل التواجد العثماني بالجزائر على غرار كل من فرنسا وبريطانيا.

المبحث الأول/ الأسس ومحددات العمل الدبلوماسي الجزائري في الخارج:

رغم الانتماء الشكلي للدولة العثمانية فإن الجزائر خلال عهد الدايات تمتعت بإدارة سياسية خارجية مستقلة بالكامل، جسدت من خلالها سيادتها الفعلية على الساحة الدولية، ومن أبرز مظاهر الاستقلال في السياسة الخارجية نذكر:

المطلب الأول/ تأسيس الجهاز الدبلوماسي الجزائري:

أولاً/ تعريف الدبلوماسية:

- لغة:

يرجع أصل مصطلح الدبلوماسية إلى اللفظ اليوناني **Diplomacy** المشتق من كلمة تدل على الوثيقة الرسمية المطوية مرتين، والتي كانت تُستخدم في المدن الإغريقية القديمة للتعبير عن الوثائق الرسمية الصادرة عن رؤساء الدول أو المبعوثين السياسيين. وقد كانت هذه الوثائق تتضمن مجموعة من البيانات المتعلقة بالمبعوث، من بينها اسمه وصفته، إلى جانب طبيعة المهمة التي أوكلت إليه وحدودها. كما كانت هذه الخطابات تُوجّه من رئيس

دولة المبعوث إلى رئيس الدولة التي يُرسل إليها، وهو ما يبرز منذ البداية ارتباط مفهوم الدبلوماسية بالتمثيل الرسمي والعلاقات بين الدول¹.

- اصطلاحاً:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الدبلوماسية من الناحية الاصطلاحية، ويعود ذلك إلى اتساع مجالها وتنوع وظائفها وتشعب علاقاتها. ومع ذلك، فإن مختلف هذه التعريفات تلتقي في جوهرها حول اعتبار الدبلوماسية علماً وفناً في الوقت ذاته، إذ تتصل بإدارة العلاقات بين الدول وتنظيم المصالح المتبادلة بينها، فضلاً عن دورها في تسوية الخلافات وتحقيق التفاهم بالوسائل السلمية. ويمكن، تبعاً لذلك، النظر إلى الدبلوماسية باعتبارها علماً يهتم بدراسة العلاقات الدولية وقواعدها، وفناً يقوم على حسن إدارة هذه العلاقات وتوجيهها بما يحقق مصالح الدولة ويحافظ على استقرارها².

وتشير بعض التعريفات إلى أن الدبلوماسية قد تُفهم باعتبارها علماً أو فناً، فهي من جهة علم يقوم على معرفة القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، ومن جهة أخرى فن يتطلب مهارات خاصة في التعامل والتفاوض والإقناع، بما يسمح للدولة بتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار علاقاتها الخارجية. وعلى الرغم من اختلاف هذه التعريفات في ألفاظها وصياغتها، فإنها تكاد تتفق في مضمونها العام ودلالاتها الأساسية³.

وقد عرّف معاوية بن أبي سفيان "الدبلوماسية بأنها:

أن تكون بيني وبين الناس شعرة، إن أرخوا شددتها، وإن شدوها أرخيتها.

ويكشف هذا التعريف عن أهمية المرونة والاعتدال في ممارسة العمل الدبلوماسي، إذ تقوم العلاقات الناجحة على القدرة على المحافظة على التوازن بين مختلف الأطراف،

1 - منتصر سعيد حمودة: القانون الدبلوماسي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011م، ص18.

2 - علي حسن الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط2، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م، صص 34-35.

3 - عبد الكريم عوض خليفة: قانون العلاقات الدبلوماسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013 م، ص13.

وتجنب التصعيد غير الضروري، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصالح الدولة ومواقفها الأساسية.

كما عرّفت (أرنست ساتو) الدبلوماسية بأنها استعمال الذكاء والكفاءة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، وهو تعريف يبرز الطابع العملي للدبلوماسية، باعتبارها وسيلة لإدارة العلاقات الدولية بالاعتماد على حسن التقدير والقدرة على التعامل مع مختلف المواقف السياسية.

أما (شارل كاروف) فيرى أن الدبلوماسية تتمثل في علم العلاقات القائمة بين الدول، وما ينشأ عنها من مصالح متبادلة، فضلاً عن ارتباطها بمبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات والقواعد والتقاليد التي تحكم هذه العلاقات، سواء تعلق الأمر بالمفاوضات أو بالقيادة والتوجيه¹.

ومن جانبه يربط (موتسكيو) مفهوم الدبلوماسية بالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والمتمثل أساساً في خدمة السلام وتحقيق الخير العام، حيث ينطلق من أن قانون البشر ينبغي أن يقوم على مبدأ التعاون بين الأمم، بما يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من الخير في أوقات السلم، والحد من الأضرار والمخاطر في أوقات الحرب، مع مراعاة المصالح الحقيقية للأطراف المعنية².

كما عرّف (إبراهيم الغناني) الدبلوماسية بأنها السياسة الخارجية للدولة، أو السياسة التي يتم من خلالها توجيه العلاقات الدولية، بحيث تقوم على استخدام الوسائل السلمية التي تتوافق مع مبادئ الأخلاق والآداب الدولية، وتساهم في تنظيم العلاقات بين الدول وفي تحديد أساليب التعامل فيما بينها.

1 - علي حسن الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، المرجع سابق، ص36.

2 - سهيل حسين الفتلاوي: القانون الدبلوماسي، ط1، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010م، صص 22-23.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدبلوماسية تمثل أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية للدولة، فهي لا تقتصر على تمثيل الدولة لدى غيرها من الدول، وإنما تشمل كذلك إدارة العلاقات الدولية، والتفاوض والدفاع عن المصالح الوطنية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، فضلاً عن المساهمة في تعزيز التعاون الدولي ومن ثم فإن نجاح العمل الدبلوماسي يرتبط بمدى قدرة الدولة على توظيف الوسائل السياسية والقانونية والتفاوضية بصورة مرنة وفعالة بما يخدم أهدافها ومصالحها في المجتمع الدولي.

ثانياً/ أدوات العمل الدبلوماسي:

1- السفارات الجزائرية:

- تعريف السفارات:

- لغة :

يرتبط مفهوم السفارة في اللغة بالفعل «سَفَرَ» ومنه السفير، أي الشخص الذي يتوسط بين القوم ويسعى إلى الإصلاح بينهم وإزالة أسباب الخلاف. كما تأتي كلمة «السفارة» بمعنى الرسالة والوساطة، ومن ثم ارتبط مفهومها بالقيام بمهمة الإصلاح والتقريب بين الأطراف ويُقال: «سَفَرَ بينهم» أي أصلح بينهم، ومن هذا المعنى اشتق لفظ السفير للدلالة على الشخص الذي يُرسل للتوسط والتواصل بين الجماعات أو الدول¹.

وقد ورد في بعض الدراسات أن لفظ السفارة يدل على معنى الإصلاح والوساطة، وأن السفير هو الذي يحمل رسالة قومه ويعمل على إيصالها وتحقيق الغرض الذي أرسل من أجله². كما يقابل مصطلح السفارة في اللغة الفرنسية مصطلح **Ambassade** الذي يدل على البعثة أو الرسالة الدبلوماسية الموفدة من دولة إلى أخرى³.

1 - علي حسين الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص34.

2- عثمان بن جمعة ضميمية: السفارة والسفراء في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع 191، 2000 م ، ص ص25-26.

3 - Hachette le **dictionnaire du français**, Édition Algérienne, ENAG, 1992, p 52.

- اصطلاحاً:

تُعرّف السفارة اصطلاحاً بأنها بعثة دبلوماسية دائمة ترسلها دولة إلى دولة أخرى لتمثيلها وتمثيل مصالحها لدى الدولة المضيفة، والعمل على تطوير العلاقات القائمة بين الطرفين وقد أصبحت السفارة في صورتها الحديثة مؤسسة دبلوماسية دائمة تضطلع بمجموعة من المهام السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية، ويتزأسها عادةً سفير يمثل الدولة الموفدة لدى الدولة المعتمد لديها¹.

أما عن السفارات الجزائرية خلال العهد العثماني لم تعتمد على نظام السفارات الدائمة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، بل اقتصر على إرسال مبعوثين مؤقتين يكلفون بمهام محددة وفق أوامر صادرة مباشرة عن الداي أو مجلس الديوان².

2/ القناصل ومهامهم :

أ- مفهوم القنصل

- لغة: يرجع لفظ القنصل من الناحية اللغوية إلى استعمال قديمة في المعاجم العربية، حيث ورد في لسان العرب لابن منظور: «قُنْصُلٌ قَصِيرٌ»، وهو ما يشير إلى أن اللفظ عُرف في الاستعمال العربي القديم بمعنى القصير³.

أما الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس، فقد أورد اللفظ بقوله: «القُنْصُل بالضم» ونقل عن لسان العرب أنه بمعنى القصير، ثم أضاف أن اللفظ يُعبر به عن الوكيل للكفار في بلاد الإسلام، وذكر أن استعماله بهذا المعنى قد يكون من أصل سرياني. ويكشف ذلك عن تطور دلالة المصطلح وانتقاله من معنى لغوي إلى معنى مرتبط بالتمثيل والوكالة

1- عثمان بن جمعة ضميرية: السفارة والسفراء في الإسلام، المرجع السابق، ص 27.

2- فاطمة درعي: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر و أوروبا خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، مج 10، ع 3، ديسمبر 2019م، ص 166.

3- ابن المنظور: لسان العرب، ج 11، ط 1، دار صادر، بيروت، 1956م، ص 571.

عن الأجانب داخل البلاد الإسلامية، وهو ما يقترب من الوظيفة التي أصبح يؤديها القنصل في العلاقات الدولية لاحقاً¹.

- اصطلاحاً: هو موظف هام في عهد الجمهورية الرومانية وأعظم حكامها المدنيين والعسكريين شأنًا وكان مجلس الشيوخ الروماني ينتخب قنصلين متساويين في المرتبة والسلطة². تقوم حكومة دولة ما بتعيين موظف رسمي يمثلها في دولة أخرى لحماية مصالح رعاياها كما يساهم بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية وتوطيد العلاقات بين الدولتين هذا الموظف يطلق عليه تسمية القنصل³. ومن أبرز مظاهر تطور الجهاز الدبلوماسي الجزائري واستقلالته في القرار والتوجه السياسي وجود قناصل دائمين في مقر الحكم بالجزائر حيث كانوا يتعاملون مباشرة مع الداي دون الرجوع الى السلطان العثماني⁴.

ب: مهام القنصل:

- مهام تجارية: إن الهدف من تأسيس النظام القنصلي يتمثل في حماية تجارة وتجار البلد الذي يمثل القنصل، ولذلك يمكن أن نعتبره وكيل تجاري ومحافظ للتجارة أو مفوض للبحرية⁵.

- مهام دبلوماسية: بما أن القنصل وكيل دبلوماسي فإن من أهم مهامه تنفيذ المعاهدات المبرمة بين الحكومة والدولة المتواجد فيها⁶.

1- مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، الكويت، 1988م، ص290.

2- مرجع نفسه، ص 290.

3- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص 157-158.

4- صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671م-1830م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011م-2012م، ص76.

5 - Firdinand de Cussy: **Règlements consulaires des principaux états maritimes de l'Europe et de l'Amérique**, F, A Brockhaus , Leipzig , 1851, p121.

6 - Op.cit, p16.

إضافة إلى ذلك يسهر على تطبيق المعاهدات التجارية والعمل على تنفيذها والتدخل في حالة الحاجة إلى ذلك¹.

- مهام دينية: لقد كلف القناصل الأوروبيون في الدولة العثمانية بمهام دينية باعتبارهم ممثلين لرعايا المسيحيين من واجبهم حماية الكنائس والقيام بفروض الصلوات وإحياء الأيام الدينية².

3/ المعاهدات:

- تعريف المعاهدات

أولا/ لغة:

يرتبط مفهوم المعاهدة لغوياً بمصطلح الحلف والتحالف، إذ إن الحلف مأخوذ من القسم واليمين ويقال: حلف يحلف حلفاً وحلفاً أي أقسم أما الحلف بالكسر فيُطلق على العهد والاتفاق الذي يكون بين القوم فيقال: حالفه أي عاهده وتحالف القوم أي تعاهدوا فيما بينهم³. أما عن إبرام المعاهدات اتخذت الجزائر سياسة خارجية مستقلة، حيث لم يعد تعاملها مع الدول مرهون برأي الدولة العثمانية وقد ترتب عن هذا التحول توجه الدايات الجزائريين إلى إبرام معاهدات ومواثيق مع عدد من الدول الأوروبية⁴.

ثانيا/ اصطلاحاً:

تُعدّ المعاهدات الدولية من أهم مصادر القانون الدولي العام، إذ تمثل وسيلة قانونية أساسية لتنظيم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي ولا سيما الدول والمنظمات الدولية وقد تعددت التعريفات الفقهية للمعاهدة الدولية، إلا أنها تتفق في جوهرها على كونها اتفاقاً يقوم

1 - J. C. G. de Steck: **Essai sur les consuls** , Frédéric Nicolai , Berlin, 1790, p18.

2 - Anne Mézin: **les consuls de France au Siècle des lumières (1715-1792)** direction des archives et de la documentation ministre des affaires étrangères 1998, pp43-44.

3- محمد رشيد رضا: **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج10، (د.ت)، ص185.

4- عبد الرؤوف بن قاصير: دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي 1711م-1830م، مجلة عصور جديدة، مج11، ع1، ماي 2023م، ص 254.

على توافق إرادات الأطراف بقصد ترتيب آثار قانونية ملزمة في إطار قواعد القانون الدولي ويعرّف الدكتور محمد يوسف علوان المعاهدة بأنها: «اتفاق يعقد بين أشخاص القانون الدولي العام بقصد ترتيب آثار قانونية معينة في نطاق القانون الدولي»، وهو تعريف يبرز العناصر الأساسية للمعاهدة، والمتمثلة في وجود اتفاق بين أطراف تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وأن يكون هذا الاتفاق موجّهًا إلى إنشاء آثار قانونية محددة¹.

4/ أدوات الضغط والمساومة:

أ- القوة البحرية:

إن القرن 17م في الجزائر من أرقى عصور الجهاد البحري خلال العصر الحديث²، فقد حققت الجزائر عدة انتصارات كبيرة أبرزها استرجاع العديد من المدن الساحلية أهمها الجزائر وبجاية وتحطيم حصن (البانيون) سنة 1529م فأصبحت قوة لا يستهان بها في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة مع امتلاكهم أسطول بحري ضخم³. وتمكن الأسطول من مواجهة القوى المسيحية ورد الاعتداءات الأوربية على مدينة الجزائر مثل: الحملات العسكرية البحرية التي قام بها كل من الدنمارك وإسبانيا لسنوات: 1770م - 1784م وكذلك الحصار الفرنسي في (1682م - 1683م)⁴.

1 - محمد يوسف علوان: القانون الدولي العام المقدمة والمصادر، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص 113.

2- محمد إبن سعيدان: "الأسطول البحري ودوره في إيالة الجزائر خلال القرن 11هـ / 17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 13، غرداية-الجزائر، 2011م، ص 33.

3- مولاي بلحميس: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 49-50.

4- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الإسباني في الأرشيف التاريخي الوطني لمدير (1748-1780م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص 310.

ولقد اقترن نشاط البحرية الجزائرية بأوصاف عديدة بوكر القراصنة ووكر اللصوص رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست نشاطها كأى دولة بحرية في المشرق والمغرب بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحر والأعراف الدولية¹.

وباختصار يمكننا أن نقول أن البحرية الجزائرية شكلت قوة مهيمنة في وقتها، فجرت فصولها عبر ثلاثة قرون كاملة بالتضحية والبطولة، فقد كانت القلعة الأمامية للعالم الإسلامي والتي دافعت عنه بكل شجاعة ضد الخطر الصليبي الأوربي الآتي من الشمال، فأدت مهمتها على أكمل وجه وليس من أجل الجزائر وحدها بل ضد التسلط والسيطرة الغربية أيضا².

ب- الامتيازات:

الامتيازات هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وهذا من أجل ممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدولة³.

المبحث الثاني/ الوضع السياسي والقانوني للجزائر قبيل القرن 18م:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني تطورا تدريجيا في وضعها السياسي والقانوني، إذ انتقلت من مرحلة ارتبطت فيها بصورة أوثق بالمركز العثماني إلى مرحلة اتسعت فيها مظاهر الاستقلال في إدارة شؤون الإيالة. وقد مرت هذه التطورات بعدة مراحل تاريخية اختلفت فيها طبيعة السلطة ونظام الحكم. وتميزت المرحلة الأولى الممتدة من 1519م إلى 1671م بتعاقب ثلاثة عهود، هي عهد البيلربايات، ثم الباشاوات، ثم الأغاوات. أما المرحلة

1- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الإسباني في الأرشيف التاريخي الوطني لمدير (1748-1780م) المرجع السابق، ص184.

2- جمال فنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1927م، ص31.

3 - عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م، ص38.

الثانية، الممتدة من 1671م إلى 1830م، فقد عرفت قيام نظام الدايات، الذي اتجه تدريجياً إلى توسيع صلاحيات السلطة المحلية مع الإبقاء على رابطة الولاء الرمزي للدولة العثمانية.

المطلب الأول / المرحلة الأولى (1519م - 1671م): وقد مرت بثلاثة عهود وهي:

أولاً/عهد البيلربايات من (1519 - 1587م):

وتتميز هذا العهد بقوة سلاح الانكشارية ومتانة الروابط بين الإيالة والمركزية العثمانية¹. امتدت الإيالة في عهدهم إلى الحدود التونسية والمغربية وإلى الواحات الجنوبية ويعود الفضل إليهم في تأسيس البحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر الأبيض المتوسط ما يقارب ثلاثة قرون².

ثانياً/عهد الباشاوات (1587 - 1659م):

شهدت الجزائر خلال فترة عهد الباشاوات (1587-1659م) تحولاً مهماً في طبيعة نظام الحكم، حيث أصبحت مدة ولاية الباشا محددة بثلاث سنوات، مع استمرار احتفاظ الولاية بطابعها العثماني وارتباطها السياسي والإداري بالدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه، بدأت سلطة الباشا في التراجع تدريجياً، خاصة مع الحد من نظام التفويض المباشر للسلطة، وظهور توجه متزايد نحو ممارسة نوع من الحكم الذاتي، مع المحافظة على الروابط الرسمية التي تجمع الجزائر بالمركز العثماني في إسطنبول³.

وقد ساهم ضعف السلطة المركزية العثمانية في إسطنبول في تعزيز نفوذ القوى المحلية داخل الجزائر، إذ تمكنت الطائفة العسكرية من تقوية مكانتها والتأثير في شؤون الحكم، وأصبحت سلطة الباشا محدودة أمام نفوذها المتزايد. كما واجه الباشاوات صعوبات كبيرة في بسط نفوذهم على مختلف المناطق، خاصة في ظل استمرار التمردات القبلية التي عجزوا

1- رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م - 1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010 / 2011م، ص9.

2- المرجع نفسه، ص9.

3 - عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514م - 1830م**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 124.

في كثير من الأحيان عن القضاء عليها. وقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر سلسلة من الاضطرابات والتمردات، ولا سيما خلال الفترة الممتدة بين 1640 و1644م، الأمر الذي ساهم في إضعاف سلطة الباشا وتعزيز الاتجاه نحو استقلال القرار المحلي، مع بقاء الصلة السياسية والرمزية بالدولة العثمانية قائمة¹.

ثالثا/عهد الأغاوات من (1659-1671م):

بعد ضعف سلطة الباشاوات وانقلاب الانكشارية على السلطة أدى هذا التصرف الى غضب الصدر الأعظم "محمد باشا" في إسطنبول، حيث أعلن عن القطيعة مع حكام الجزائر، كانت مدة وحكم الآغا لا تتجاوز شهرين والسلطة التشريعية بيد الديوان، وبهذا يصبح لرياس البحر دور ثانوي في شؤون الحكم².

وبسبب كثرة الاضطرابات قرر الجزائريون تطبيق النظام المعمول به في تونس والمتمثل في نظام الدايات الذي أعطى نتائج جيدة واشتروا أن يقضي الداوي المنتخب طوال حياته حاكما على الجزائر، يساعده في عمله الديوان وقد لعب رياس البحر دورا بارزا في تأسيس حكم الدايات³.

تتابعت على الأغوية أربعة أغاوات كلهم اغتيلوا وقد عرفت الإيالة عدة اضطرابات داخلية، إذ تمرد الجند بسبب العجز عن دفع مرتباتهم وقد تعرضت الإيالة إلى اعتداءات خارجية وقد تحمل الأغاوات مسؤولية الأضرار التي لحقت بالجزائر والموانئ خاصة، فتم

1 - عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م - 1830م، دار هومة، الجزائر، 2007م المرجع السابق، ص 125.

2- محمد بن مبارك الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ت)، ص387.

3- عزيز سامح آلتر: الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص 405.

اغتيال "علي أغا" القصير وتم تعيين أحد أفراد طائفة الرياس حاملا لقب الداى ليبدأ عهد جديد¹.

المطلب الثاني/المرحلة الثانية (1671-1830م): وهي مرحلة الدايات:

بعد أن أصبحت السلطة بيد الدايات نصبوا أنفسهم كسلطين على الجزائر بحيث كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلالية مع المحافظة على ولائهم للسلطان العثماني، وكان ينصب الداى عن طريق الانتخاب وبعد ما ينصب رسميا بفرمان التعيين وكان الباشا الذي يعين من إسطنبول يساعده في شؤون الحكم².

غير أن هذه المرحلة مرت بفترتين فترة سيطر فيها رياس البحر على منصب الداى 1671-1689م والفترة الثانية أصبح فيها الدايات يختارون من بين الانكشارية من 1689م الى سقوط الإيالة³.

أما فيما يخص حكومة الداى التي كانت تدير شؤون الإيالة فقد كانت من اختياره شخصا وتتكون من (الخنزاجي، أغا صبايحية ، وكيل الحرج، بيت المالجي، خوجة الخيل...) وكان لكل وزير مهمته الخاصة⁴.

من بين أشهر الدايات الذين حكموا الجزائر نجد الدالي "محمد بن عثمان باشا" (1766م-1791م)، حيث عرفت الإيالة الجزائرية في عهده نوع من الاستقرار السياسي ودليل على ذلك بقاءه في السلطة لمدة خمسة وعشرون سنة⁵.

1 – Gaid Mouloud: **L'Algérie sous les turcs**, Ed Mimouni, 2eme Edition Alger,1991, p143.

2- T.shaw: **Voyage dans la régence d'Alger...**, traduit par J. Mac Carthy, Marlin éditeur paris.s.d, pp135-145.

3- رحمونة بليل: العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسلها " و " ليفرون" من 1700م الى 1827م، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعه وهران، 2001م-2002م، ص1.

4- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، المرجع السابق، ص 183 - 184.

5 - رشيد مريخي: الجزائر في عهد الداى مصطفى باشا 1798م-1805م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص حديث ومعاصر، جامعة الجزائر قسم التاريخ، 2010-2011م، ص22

وفي هذه المرحلة ضعفت الروابط مع الدولة العثمانية، وحافظت الإيالة على الحد الأدنى من استمرار العلاقات مع الباب العالي وكان الاكتفاء بإضفاء الشرعية عن طريق بعث الباشاوات والقاضي الحنفي (1671-1711م)، وإن كان وجود الباشا شرفيا فقط، فهم مجردون من كل الصلاحيات¹.

على أساس أن وجود الباشا أصبح يسبب الفوضى والاضطرابات، وهذا ما جعل الدايات يتخلصون من الوصاية وقد سار الدايات على نهج الحكام المستقلين فعقدوا المعاهدات دون العودة إلى الباب العالي ورفضوا في العديد من المناسبات الاعتراف بمعاهدات وقعها السلطان العثماني مع أطراف أوروبية².

يعتبر الداوي "حسين باشا" آخر الدايات، ففي عهده عرفت الجزائر العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، كان أهمها مؤتمر (إكس لا شابيل 1818م)، الذي جاء في قراراته تحريم القرصنة وتجارة الأسرى إلا أن "الداوي حسين" رفض قراراته، الأمر الذي سبب له مشاكل مع الدول الأوروبية³.

المطلب الثالث/ التنظيم الإداري والدبلوماسي:

بناء على ما سبق ذكره فقد شكلت فترة حكم الدايات في الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد، حينما اتجهت نحو بناء كيان سياسي شبه مستقل عن الدولة العثمانية، وقد تجلّى هذا الاستقلال بشكل واضح في الطريقة التي أدارت بها الجزائر شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، مما أفرز مؤسسات وهياكل حكم محلية متكاملة من خلالها عمل الدايات على بناء هياكل حكم ذاتية تضمن السيطرة الكاملة على البلاد مع تنظيم الإدارة المركزية

1- شويتم أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، الجزائر، دار الكتاب العربي، 2009م، ص 34.

2- شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816م-1824م، تع وت: إسماعيل العربي، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1982م، ص 43.

3- عزيز سامح آلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص 622.

والولايات وفق احتياجات داخلية بحتة بعيدا عن النموذج العثماني المباشر، فمن أبرز هذه الهياكل التي أقامت الجزائر لإدارة شؤونها باستقلالية نذكر:

أولا/ الإدارة المركزية والمحلية:

وهي أبرز مظاهر السيادة الداخلية خلال عهد الدايات إذ كانت تنظم محليا دون أي تدخل من الدولة العثمانية فقد تركزت السلطة في العاصمة الجزائر على سلطة الداوي والديوان:

-**الداوي:** كان يحتكر جميع السلطات العامة في الدولة ويمتلك السلطة التنفيذية ويقوم بتطبيق القوانين المدنية والعسكرية ويسعى للحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء المدينة¹.

-**مؤسسة الديوان:** وهي من أهم مؤسسات الحكم العثماني في الجزائر، دوره مساعدة الحاكم على تسيير شؤون الجيش والموظفين والشعب، وأصبح الذراع الأيمن لداوي يأخذ استشارة من الأعضاء المكونين له و هو ينقسم إلى قسمين:

أ/ **الديوان الخاص:** يساعد الداوي في مهامه الإدارية من خلال تنفيذ الأوامر التي يصدرها.

ب/ **الديوان الكبير:** يتولى مسؤوليات السلطة التشريعية ويتكون من كبار الموظفين في الدولة ويرأسه القائد الأعلى للجيش الانكشاري².

إلى جانب هذا التنظيم الساسي كان هناك تنظيم إداري يتكون من ثلاث بايلكات ومقاطعة دار السلطان الذي يعتبر مقرا ومركزا للولايات والدايات الذين حكموا الإيالة³.

وكان التنظيم الإداري على النحو التالي:

1- حمدان بن عثمان خوجا: المرأة، تق تع تح: محمد العربي زبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 125.

2- ناصرالدين سعيدوني، الشيخ المهدي العبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 16.

3- سيار الجميل: بقايا وجذور العربي الحديث، ط1، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1997م، ص 311 .

- دار السلطان: تشمل مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجة وهي خاضعة لداي مباشرة حيث يقوم هذا الأخير بحماية المناطق التابعة له.
- بايلك الشرق: يمثل اقليم قسنطينة وعاصمته مدينة قسنطينة ويتصف بعدم تحكم الحكومة المركزية فيه.
- بايلك الغرب: ويشتمل اقليم وهران وكانت عاصمة مدينة مازونة ثم مدينة معسكر وبعد تحرير مدينة وهران من الإسبان 1792م، أصبحت هي العاصمة وقد تميز بطابع الحكم العسكري.
- بايلك التيطري: عاصمته مدينة المدية ويعد اقليم ضعيف نظرا لقربه من الإدارة المركزية وقلة موارده الاقتصادية، من جهة أخرى إذ كان الديوان الكبير هو الحاكم الفعلي فيه¹.

ثانيا/النظام القضائي:

شهد النظام القضائي في الجزائر خلال عهد الدايات تغيرات ملحوظة تأثرت بتغيرات سياسية وإدارية عرفت البلاد في تلك الفترة، حيث كانت المجالس القضائية في جميع أنحاء البلاد تتمتع بتنظيم موحد، حيث كان يحضر كل مجلس القاضيان الحنفي والمالكي وكبار القضاء والعلماء².

فمن بين أهم المجالس القضائية في المدن نذكر:

- المحكمة الحنفية والمالكية: مهامها تقتصر على إبرام مختلف العقود والنظر في الدعاوي المتعلقة بالمعاملات والأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والهبه³.

1- كليوات السعيد: سوسيولوجية الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 04، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014م، ص73.

2- أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص258.

3- الأمير بوغداد: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-القضاء أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2007-2008م، ص ص 90-91.

- قضاء المجلس الشرعي العلمي: كان الجامع الكبير بالعاصمة مقرا للمجلس الشرعي الأعلى على مستوى الجزائر كلها وكان هذا المجلس يفصل في القضايا الشائكة ولا سيما تلك التي يختلف فيها القضاة عند التطبيق والتتفيذ¹.

- قضاء الداي: يعتبر الداي القاضي الأعلى في البلاد، فهو يحكم في القضايا المهمة التي يستشير فيها أعضاء الديوان وكبار الموظفين، وإذا كانت القضية المطروحة على الداي تتطلب معرفة بالأحكام الشرعية يستدعي إليه علماء المذهب الحنفي والمالكي للنظر والفصل فيها أمامه².

ثالثا/الجيش والأسطول: شكلت المؤسسة العسكرية في الجزائر دعامة أساسية للنظام السياسي وكان لها دور محوري في تثبيت سلطة الدايات والحفاظ على كيان الدولة أمام التهديدات الداخلية والخارجية، وكانت قائمة على قاعدتين هما الجيش البري والقوة البحرية³. وترتبط بشكل وثيق بسلطة الداي. وقد تجلّى هذا في عدة أدوار فعالة شملت كل المجالات نذكر منها:

لعب الجيش الانكشاري دورا مهما في الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال توزيع حاميات عسكرية على مختلف الأقاليم والبايلك الجزائرية وكذلك لمواجهة التمرد المحلي. ساهمت جماعة الانكشارية في انعاش خزينة الدولة بالضرائب خاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري منذ بداية القرن 18م.

1- أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 258.

2- الأمير بوغداد: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-القضاء أنمونجا، المرجع السابق، ص ص 98-99.

3- جميل عائشة: الجزائر و الباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520م-1830م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي يابس، سيدى بلعباس، 2017-2018م، ص 117.

حافظت على النظام وتطبيق سياسات الداي في مختلف الأقاليم، كما اعتبر الجيش أدوات ردع ضد أي طامع في السلطة من داخل مجلس الديوان¹.

أما الأسطول ساهم في حماية الحدود البحرية للبلاد، كونها القوة الحامية للجزائر من الغارات الأجنبية المتكررة².

رابعاً/ تعزيز سلطة الدايات وتوسيع صلاحياتهم: منذ تأسيس نظام حكم الدايات في الجزائر عام 1671م، شهدت هذه المرحلة تعزيزاً متزايداً لصلاحيات الدايات مما سمح لهم بإحكام السيطرة على مفاصل الدولة وممارسة الحكم بشكل شبه مستقل عن الباب العالي في إطار ما يمكن اعتباره إستقلاً فعلياً لإيالة الجزائر³.

خامساً/ السيادة الرمزية والمادية: فقد أصبح الدايات ينظرون إلى أنفسهم كحلفاء لباب العالي لا كولاة تابعين له، لا يربطهم بالدولة العثمانية سوى الوازع الديني والرمزية الشكلية، ولم يكونوا يتعاملون مع الدول الأوربية باسم السلطان العثماني. وبعد إلغاء منصب الباشا الذي كانت الدولة العثمانية تفرضه على الدايات دليلاً واضحاً على مدى الاستقلالية السياسية الفعلية التي بلغت الجزائر آنذاك⁴.

كما تجسدت أيضاً مظاهر الاستقلالية في مايلي:

-سك العملة: تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية ومن مظاهر السيادة. الجزائرية في الميدان المالي وجود دار السكة المكلف بضرب النقود⁵. فحكام إيالة

1- كنتور رايح: "الجيش الانكشاري في الجزائر ما بين 1519م - 1830م"، مجلة أفكار وآفاق، مج9، ع2، جامعة الجزائر 2، 2001م، ص 97.

2- جميل عائشة: الجزائر و الباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520م-1830م، المرجع السابق، ص 127.

3- شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، المرجع السابق، ص44.

4- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س)، ص22.

5 - المرجع نفسه، ص206.

الجزائر ضربوا عملتهم الخاصة بهم، وكان أهم ما ميز هذه العملة خلوها من صور الحكام والشعارات والرموز اضافة إلى شكلها المستدير¹.

- العلم الجزائري: لقد تصدرت الرايات التي استعملها الجزائريون إبان العهد العثماني فكان بعضها مستمدا من ارتباطهم بالدولة العثمانية، بينما انفردوا بأخرى جسدت نزعتهم إلى تأكيد شخصيتهم السياسية المستقلة².

1- هوارى قبايلي: "العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر"، مجلة عصور، ع 13/12/15/14، وهران، 2008-2009م، ص43.

2 - شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل المضمون الإيديولوجي والسياسي 1518-1945م، موفم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 07-12.

الفصل الأول

الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا خلال القرن 18م

المبحث الأول/ تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني/ المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثالث/ أدوات الجزائر الدبلوماسية تجاه فرنسا

المبحث الأول/ تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية:

شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م جانباً مهماً من العلاقات السياسية والدبلوماسية في منطقة البحر المتوسط، إذ تأثرت بطبيعة المصالح المتبادلة والظروف السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك. وقد سعت الجزائر إلى تنظيم علاقاتها مع فرنسا من خلال مختلف القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك عقد المعاهدات والاتفاقيات، وتبادل المراسلات والبعثات، والاستعانة بالوسطاء والقناصل في إدارة القضايا المشتركة. وعليه، يتناول هذا الفصل تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، وأهم المعاهدات والاتفاقيات التي نظمتها، إلى جانب أبرز الأدوات والوسائل الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر في تعاملها مع فرنسا.

المطلب الأول/ الخلفية التاريخية للعلاقات:

في ظل الخلافة العثمانية ظهرت إيالة الجزائر كقوة إقليمية في البحر المتوسط، وسارعت مختلف الدول الأوروبية لربط العلاقات معها، خاصة فرنسا التي شكلت علاقتها معها أبرز مظاهر السيادة والقوة، ونفس الحال بالنسبة لمكانتها مع الدولة العثمانية التي اعتبرتها من أهم المراكز المهمة في المتوسط بفعل موقعها¹. وحسب رأي سبنسر، فإنه يرى بأن الجزائر كانت دائماً الحذر في التعامل مع دول أوروبا وفرنسا خاصة وذلك لتفادي أي تحالف أوروبي قد يهدد أمنها الداخلي وينهي الإيالة². بينما يرى آخرون بأن الجزائر بسبب أسطولها الضخم واقتصادها القوي ومساحتها الشاسعة، جعلها في مركز ثقل دوليا، واكتسبت صفة الزعامة على أوروبا، ما جعل فرنسا تسارع إلى إبرام معاهدات السلم والصداقة وتكوين

1- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 45.

2- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 136.

علاقات سلمية مع الجزائر بدل الحرب، لضمان ألا تتعرض تجارتها للمضايقة من الأسطول الجزائري¹.

إذا يمكن القول أن فرنسا كانت تتعامل مع الجزائر بناء على الخلفية التاريخية الدينية (الصراع الإسلامي المسيحي)، والمصالح الاقتصادية باعتبار الجزائر مصدر تهديد لمصالحها التجارية وبالتالي شكلت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لسنة 1535م مفتاحا لسلسلة المعاهدات الفرنسية الجزائرية، والحماية الفردية لسلامة تجارتها، وفي المقابل تدفع ضرائب دورية للدايات (دار السلطان) وبايات بايلك الشرق، خاصة أثناء عقد المعاهدات أو في حالات تعيين القناصل².

وهكذا ارتبطت فرنسا بالجزائر، محافظة على مرونة العلاقات السياسية لاسيما تعيين القناصل في الجزائر، من أجل ضمان أمن سيرورة تجارتها خاصة بعد دخول دول جديدة تسعى لكسب نفس الامتيازات الفرنسية³.

وخلال القرن 17م، زاد الترابط في العلاقات السياسية والتجارية الجزائرية الفرنسية، بالنظر إلى المكانة الدبلوماسية التي حظي بها القناصل الفرنسيون الذين استطاعوا فرض مقدار الرسوم الجمركية التي تقع على عاتق فرنسا، والتي قدرت بـ 5%، مع الإعفاء من باقي الضرائب لمدة 10 سنوات، وبعد انقضاء المهلة تدفع فرنسا ما عليها من ضرائب ووفقا لهذه الشروط استغلت فرنسا هذه الفترة وأنشأت مؤسسات تجارية في الجزائر منذ سنة 1561م⁴.

1- مصطفى بن حادة: "قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شارل فيليب فالبير"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 02، ع 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019م، ص 353.
2- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص 312 .

3- جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، مج02، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص69.
4- كمال بن صحرابي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص 103-104.

وكان قناصلهم المسؤولون الأوائل عن متابعة هذه الشركات، وبالتالي يمكن القول إن العمل السياسي والعمل التجاري الفرنسي في الجزائر كان متاخلا نظرا إلى المهام الموكلة إلى التجار والقناصل ومن هنا تأسست أول قنصلية في الجزائر عام 1564م بتعيين "بارتول" كأول قنصل ثم "موريس سورون" لتمثيل الحكومة الفرنسية في الجزائر¹.

لقد وصل مجموع المعاهدات بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من 1619م إلى 1830م إلى حوالي 158 اتفاقية، وسهر على رعاية مصالح فرنسا بالجزائر 60 قنصلا، وتردد على الجزائر 96 محافظا ومبعوثا وكان يتم تغيير القنصل في الجزائر كل أربع أو خمس سنوات، ويصاحب هذا التغيير دفع الجزية².

وتطورت العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر خلال الثورة الفرنسية 1789م من خلال اعتراف الجزائر بالجمهورية الفرنسية³.

وعندما عين على رأس الإيالة الداوي (حسن بن خوجة 1791 - 1798) سمح بتمويل وتموين فرنسا بالمال والحبوب سنة 1794م⁴.

وبموجب الاتفاقيات، اشترطت الجزائر على فرنسا شراء الحبوب، لكن فرنسا لم تلتزم بذلك، ولجأت إلى اليهوديين مما أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية على مختلف الأصعدة نتيجة هذا التغير الجديد في محور العلاقات⁵. و هكذا برز تأثير اليهود على

1- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، المصدر السابق، ص166.

2 - Venture de Paradis : Algérie Au 18ème siècles, bouslama, Tunis, p 142.

3- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2009م، ص 249 .

4- نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص 120.

5- مشطري عبد الحفيظ: الجزائر العثمانية 1800م-1830م تطوراتها السياسية وعلاقاتها الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، 2014-2015م، ص 120.

المستوى الاقتصادي في الجزائر، وكذلك على علاقاتها الخارجية وقد أشار "شالر" إلى أن فرنسا كانت تدفع رشاوى لليهود من أجل كسب الحظوة لدى أعضاء الداي¹.

المطلب الثاني/ المصالح الفرنسية في الجزائر:

أولا/ المصالح الاقتصادية و التجارية:

من أهم أسباب التوسع الفرنسي في الجزائر هو الحصول على المزيد من المصالح الاقتصادية لها، وتلك الرغبة ضاعفت من توسعها عبر مختلف موانئ الشرق الجزائري ومحاولة استغلال إمكانات المنطقة وموانئها سواء عن طريق المؤسسات أو عن طريق القناصل المسؤولين عن حماية تلك المؤسسات وتظهر آفاق التوسع التجاري تماشيا مع التوسع الرأسمالي الفرنسي، بهدف الحصول على كميات متزايدة مما تنتجه الإيالة من أجل إنجاز توسعات جديدة في شرق الإيالة بالإضافة إلى سعي فرنسا المتكرر للتوسع غربا أي إلى جهة بايلك وهران².

كانت منطقة الشرق الجزائري مصدرا رئيسيا لتموين فرنسا بالحبوب لذلك لم تتأخر فرنسا في استخدام مختلف الوسائل والأساليب لحماية مصالحها التجارية ولم تكتف بمراكزها التجارية على الساحل الشرقي، بل سعت إلى توسيع نفوذها بشكل أعمق داخل المنطقة وفي مطلع القرن 18م، شهدت أوروبا شتاء قاسيا وشديد البرودة، ما أدى إلى تلف محصول الحبوب في فرنسا قبل حصاده وأمام هذه الأزمة، لجأت فرنسا إلى الجزائر مستغلة الامتيازات التي كانت تتمتع بها في منطقة القالة، والتي يمكن اعتبارها عاصمة الامتيازات الفرنسية في إفريقيا³.

بالإضافة إلى ذلك سعي فرنسا إلى شن عمليات القرصنة ضد السفن الجزائرية أو محاولات الاستحواذ على الأراضي، خاصة وأن معظم الأراضي الجزائرية كانت عبارة عن

1- شالر وليام ر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816م-1824م، المصدر السابق، ص 132.

2- رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م، المرجع السابق، ص ص 236-237.

3- المرجع نفسه، ص ص 222-228.

فحوص وبساتين غنية بالخضروات والحبوب ولهذا السبب استقر العديد من الوافدين الفرنسيين، سواء من القناصل أو التجار في الفنادق الواقعة داخل الأحياء التجارية وشرعوا في محاولات شراء الأراضي من السكان المحليين¹.

لعب القناصل دورا مهما من خلال تقاريرهم في إبراز الحركة التجارية والصناعية التي كانت تزدهر بها الجزائر، فقبل الثورة الصناعية كانت فرنسا تركز فقط على ممارسة الأنشطة التجارية، ولكن بعد تلك الفترة بدأت تطمح لتحقيق أهداف أوسع خصوصاً بعد أن طورت وأعدت هيكله مؤسساتها التجارية لتتماشى مع استراتيجياتها الجديدة، في ظل المنافسة الإنجليزية المتزايدة في المنطقة².

وفي هذا السياق سعى الدايات إلى تعزيز الترسانة الجزائرية من خلال استقدام عناصر جديدة، مثل القرصان (سيمون دانسر)، الذي أصبح لاحقا أحد العوامل المؤثرة في تأزم العلاقات التجارية بين الجزائر ودولته فرنسا³. وقد ساهمت هذه الفئات في توجيه الاهتمام نحو الشرق وثرواته والتنبية إلى أهمية وتنوع موارده الطبيعية التي كانت نادرة أو غير متوفرة في أوروبا⁴.

ثانيا/ المصالح السياسية:

ومما يلاحظ أن فرنسا كانت تتسم بالتناقض في أهدافها ورغباتها تجاه الجزائر، ويتجلى هذا من خلال السياق التاريخي للعلاقات الثنائية بين البلدين. فعلى الرغم من سعيها المتكرر

1- ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص ص 48- 49 .

2- مولود قاسم نايت قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830، ج 2، ط 2، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص. 187.

3 - بوغفالة ودان: الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الذايات (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2016/2015م، ص ص 43-44.

4- الطيب بن إبراهيم: "قراءة مختصرة لكتاب الإستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر"، مجلة الدراسات الإسلامية، مج04، ع 8، 2005م، ص 130.

العقد معاهدات سلام مع الجزائر لم تكن تخفي نواياها الاستعمارية، كما يظهر من خلال الحملات التي شنتها ضدها، وتُفسّر هذه الازدواجية من خلال الإرساليات التجسسية التي كثيرا ما كانت تنتهي إما بكشف أمرها أو بتصعيد عسكري مباشر وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأهداف السياسية كانت تتخفى خلف ستار المصالح التجارية¹.

وقد دفعت قوة الجزائر الدول الأوروبية إلى محاولة فهم أسرار هذه القوة وسعيها المستمر لإضعافها، ولهذا الغرض بدأت تبحث عن الثغرات الطبيعية والبشرية داخل الجزائر، خاصة في ظل وجود مؤسسات تجارية فرنسية قائمة بذاتها في الشرق الجزائري وقد لعب التجار والقناصل دور الجواسيس، حيث شجعوا على دراسة وتوثيق حياة الشرق وترجمتها بما يخدم المصالح والأهداف التوسعية لبلدانهم².

ونظرا لتداخل المصالح السياسية والتجارية حيث كان كلا المجالين يكمل أحدهما الآخر فقد شهدت الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن 19م، وتحديداً في حدود عام 1809م تقديم القنصل الفرنسي (تانفيل) تقريراً إلى الحكومة الفرنسية يقترح فيه إرسال حملة عسكرية تسبقها هجرة مستوطنين من الفلاحين الفرنسيين، بغرض إنشاء مستعمرات تجارية تتحول لاحقاً إلى مناطق استقرار دائم للمستوطنين³.

وقد ازدادت حدة هذه الأطماع الاستعمارية في ظل المشاكل المالية التي كانت تعاني منها فرنسا بالإضافة إلى رغبتها في التخلص من الديون ووضع حد لظاهرة القرصنة

1- رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م، المرجع السابق، ص ص 48-49.

2- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م، ص 15.

3- فريد بنور: المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830م، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 149.

"البربرية" التي كانت تهدد التجارة الأوروبية وبذلك يظهر أن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر انطلق من منطلق تجاري بالدرجة الأولى¹.

المطلب الثالث/ مراحل التوتر والتعاون:

إن العلاقات الجزائرية الفرنسية مرت بعدة مراحل أحيانا بالسلم والتعاون وأحيانا أخرى بالتوتر والتصادم وذلك تبعا لتقاطع المصالح، وتعد فرنسا أول دولة أوروبية تبرم اتفاقية مع الباب العالي حيث حصلت بموجبها على امتياز صيد المرجان في السواحل الجزائرية الشرقية مقابل مبالغ رمزية، كما كانت تحتفظ بحماية عسكرية لحماية مصالحها هناك وقد أسندت مهمة استغلال المرجان إلى شركة إفريقية التي منحت لها ترخيصا لاستغلال هذه المادة وفق قوانين متفق عليها².

وفي بداية القرن 17م تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب تخطي مؤسساتها الإفريقية للقوانين المتفق عليها، ما دفع السلطات الجزائرية إلى الرد بالعنف والقوة إذ لجأت إلى تحطيم المركز الفرنسي وإحراقه ، مما جعل الوزير الفرنسي (ريشلو) يبذل جهوده لتخطي الأزمة وفي الأخير عقد اتفاق صلح عام 1640م استعاد بموجب الحصن والامتيازات السابقة، وفي عهد لويس الرابع عشر (1643م - 1715م) عادت العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى توترها نتيجة لحقد هذا الملك وعدائه للإسلام والمسلمين³.

إذ كان وزير حربه "كولبير" (Coullber) مكلفا بتعزيز التجارة الفرنسية في الشرق بهدف، إقامة امبراطورية استعمارية فيما وراء البحار، لذا عمل على تدمير البحرية الجزائرية التي كانت تشكل عائقا أمام تنفيذ هذا المخطط الاستعماري⁴.

1- جواو كارفالو ماسكاريناس: مذكرات أسير برتغالي في مدينة الجزائر 1621-1627م، تر: لخضر بوطبة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2023م، ص 77.

2-William Shaler: **Sketches of Algiers**, Political, Historical, and Civil, Boston, Cummings, Hilliard and Company, 1826, p 131.

3 - يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص102.

4- المرجع نفسه، ص ص 102-103.

أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال نهاية القرن 17م والقرن 18م، فقد تميزت بالطابع السلمي، حيث غلب عليها الهدوء والاستقرار إذا ما قورنت بالحروب والتوترات التي سادت علاقات البلدين خلال القرن 17م، لكن بالرغم من أنّ هذه العلاقة عرفت السلم والاستقرار إلا أنها شهدت بين الحين والآخر بعض التوترات¹.

وقد اتسمت هذه المرحلة بنوع من التفاهم النسبي والتقارب بين الطرفين، وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال ما يُعرف بـ "فترة السلم المؤي" الممتدة من 1690م إلى 1790م².

ويرجع هذا الاستقرار جزئياً إلى السياسة التي انتهجها الدايات بدءاً من عهد بابا علي شاوش ومروراً بخلفه محمد بن حسن المعروف بمحمد أفندي 1718م. فقد أبرمت الجزائر خلال هذه الفترة عدة اتفاقيات تجارية مع فرنسا، فمثلاً في 15 جويلية 1714م وقع حسين باي اتفاقية مع التاجر الفرنسي (دومارل) تسمح له بشراء القمح والشعير والفول من مدينة عنابة والموانئ الأخرى التابعة لبابليك الشرق، وذلك بتحديد أسعار الشراء ودفع (دومارل) رسوماً للباي وإتاوة لقائد مدينة عنابة وحاميتها، كما أرسلت فرنسا السيد "دوسولت" الذي كان له علاقة سابقة في الجزائر وتمكن من إبرام معاهدة أخرى في 23 ديسمبر 1719م والتي تنص على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الفرنسية الواردة إلى الجزائر إلى 5%، وعلى السلع المصدرة من الجزائر إلى فرنسا إلى 2.5%، وكذلك السماح للفرنسيين بالتجارة البحرية في وهران وتعيين نائب قنصل لرعاية مصالحهم والسماح لهم بالاستقرار في المدينة دون عوائق³.

لقد شهد التعاون بين الجزائر وفرنسا أشكالاً متعددة سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية، وتجسد هذا التعاون من خلال توقيع معاهدات، وتبادل المراسلات بين البلدين، ومن أبرز المعاهدات الاقتصادية تلك التي أبرمت في 8 مارس 1707م بين

1- أحمد مسعودي: حملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792-1830م)، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013م، ص 20.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م - 1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م. ص 141.

3- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م - 1830م، المرجع السابق، ص 153.

لويس الرابع عشر والداي محمد بكداش والتي أسست لفترة من الاستقرار استمرت حتى حدود حتى عام 1730م، لم تشهد العلاقات بين الجزائر وفرنسا أي توتر كبير مما يدل على أن الآلية السلمية التي تم تأسيسها كانت قادرة على التعامل مع المشكلات التي قد تطرأ بين الطرفين الى تجديد المعاهدات بين البلدين للسنوات اللاحقة، حيث كانت معظمها تتسم بطابع السلم والتجارة، من بين المعاهدات التي أبرمت معاهدة 16 جانفي 1764م، وأخرى في 10 جوان 1768م، وبعد وفاة لويس الخامس عشر في 1774م تولى لويس السادس عشر الحكم وأكد على أهمية السلم والصداقة بين البلدين، وتطورت هذه العلاقات بشكل إيجابي سنة 1789م خلال فترة الثورة الفرنسية حيث كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية الجديدة¹.

في وقت كانت فيه فرنسا تواجه شبح المجاعة وكذا الحصار البحري الأوروبي الخانق². ساهمت الجزائر حينها بتقديم مساعدات اقتصادية معتبرة، تمثلت في إمداد فرنسا بالأموال والحبوب³. ومع اتساع الصراع الدولي نتيجة حروب الثورة الفرنسية سعت حكومة الثورة إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، حيث كانت بحاجة ماسة إلى استيراد القمح خاصة وأن الجزائر كانت تقدم لها تسهيلات في عمليات الشراء على شكل قروض، وكان الداوي يستفيد من هذه المعاملات التجارية، لذا حرص على الحفاظ على علاقات جيدة معهم⁴. وتجسد ذلك عام 1796م أين قدمت الحكومة الجزائرية لفرنسا مبلغا قدره مليون فرنك بدون فائدة لشراء الحبوب، كما استعانت فرنسا باليهود الجزائريين بكري وبوشناق في هذه

1- مداح محمد، بليل محمد: "واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م"، العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج01، ع 02، جامعة تيارت، 2018م، ص 310.

2- أحمد مسعودي: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792-1830م)، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013م، ص. 20.

3- مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 48.

4- المرجع نفسه، ص 470.

العملية¹. على إثر ذلك نشأت علاقات ودية بين الدولتين، غير أن هذا الوفاق لم يدم طويلا حيث عرف نهاية القرن توترًا بسبب الحملة الفرنسية على مصر بين عامي 1798م و 1802م². وفي عام 1801م دخلت الإمبراطورية العثمانية في حرب ضد فرنسا بسبب احتلالها لمصر وشاركت القوات الجزائرية فيها رغم روابط الصداقة المتينة التي كانت تربط الجزائر بفرنسا، لكن سرعان ما عادت إلى طبيعتها وذلك بسبب ميول الداوي إلى فرنسا³. وتجلّى ذلك في إبرام معاهدة سلم وصلاح عام 1801م⁴. ومع مطلع القرن 19م، ازدادت حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا بفعل سياسة "نابليون بونابرت"، الذي وجه رسائل تهديد إلى الداوي "مصطفى باشا" محاولاً إرغامه على تقديم تنازلات تلبي المطالب الفرنسية⁵. وقد تطورت تلك التحرشات بعد أن حصلت بريطانيا على الامتيازات الفرنسية بالجزائر في عام 1807م، مما جعل نابليون يفكر في غزو الجزائر، إلا أن انشغاله بالحروب الأوروبية حال دون تنفيذ هذا المشروع فبعد سقوط نابليون عام 1814م وعودة النظام الملكي إلى فرنسا تحسنت العلاقات بين البلدين، وأعادت الجزائر إلى فرنسا امتيازاتها في عام 1817م يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية شهدت تدهورًا جديدًا بحلول عام 1820م نتيجة تملص فرنسا من إيجاد تسوية عادلة لمسألة الديون المستحقة، إذ تجاهلت السلطات الفرنسية مراسلات الداوي حسين التي طالب فيها بتسوية واضحة لهذه القضية⁶.

تميزت العلاقات بين الطرفين خلال هذه المرحلة بالتذبذب، إذ كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر تبعا للمصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، وكذا بحسب طبيعة علاقات الجزائر مع بقية الدول الأوروبية، فكلما توثقت صلات الجزائر مع هذه الدول ازدادت

1- مداح محمد بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص 311.

2- المرجع نفسه، ص 310.

3- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة، ط1، الجزائر، 2002م، ص 102.

4- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج03، المرجع السابق، ص 106.

5- مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792-1830م)، المرجع السابق، ص 67.

6- المرجع نفسه، ص 68.

العلاقات مع فرنسا توترًا، وقد بلغت هذه التوترات ذروتها ابتداء من سنة 1825م لتصل إلى نهايتها الحاسمة في عام 1830م حين أقدمت فرنسا على غزو الجزائر واحتلالها، ومن بين الأسباب المباشرة لذلك، افتعال السلطات الفرنسية ما عرف بحادثة المروحة، التي اتخذت ذريعة لتبرير التصعيد العسكري، إذ فرضت فرنسا حصارًا بحريًا على السواحل الجزائرية في 16 جوان 1827م، وهو ما مهد لاتخاذ قرار نهائي بشن حملة عسكرية، تم تنفيذها في 30 جانفي 1830¹.

1- رقية شارف: الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، ط1، دار الملكية، الجزائر 2007م، ص ص33-34.

المبحث الثاني/ المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية:

المطلب الأول/ المعاهدات والاتفاقيات:

تعود العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى القرن 16م ، مما أدى إلى ارسال القناصل إلى الجزائر وهذا ما ساهم في خلق نشاط دبلوماسي مكثف بين هاذين البلدين، وهذا النشاط توج بعدد من المعاهدات والاتفاقيات سواء في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث بلغ عدد هذه المعاهدات حوالي سبعة وخمسون معاهدة تولي مصالح فرنسا ورعايتها 96 قنصلا ومبعوثا دبلوماسيا وذلك خلال فترة ما بين 21 مارس 1619م و05 جوان 1830م¹. فنظرا لكثرة هذه المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين خلال عهد الدايات سنقوم بدراسة بعض المعاهدات الخاصة بالسلم والتجارة وبتحديد خلال القرن 18م، والتي تعين توزيعها إلى مجموعتين².

أولا/ معاهدات السلم والتجارة

وحددت بثمانية معاهدات خلال القرن الثامن عشر ميلادي ونذكر منها:

- **معاهدة 1718م:** طلب سيد يومي قنصل فرنسا اقرار وتنشيت معاهدة القائمة من وقت طويل بين الإمبراطور ومملكة الجزائر، قد وافقت السلطة والديوان حيث نصت على اتفاق بأنه إذا قام أحد رعايا الطرفين بتجاوزها فإنه سوف يعاقب وضمت هذه المعاهدة لإقرارين :

- **النص رقم 17:** إقرار و تنشيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689م في أفريل 1718م.

- **النص رقم 18:** إقرار و تنشيت للمعاهدة الخاصة بالباستيون المبرمة عام 1695م في 06 أفريل 1718م، ويضم هذا الاقرار ترتيبين جديدين أولهما هو ضبط نوعية المباني

1- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج3، المرجع السابق، ص 115.

2- على تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، دار ثالة لنشر والتوزيع، الجزائر 2014م، ص 77.

الموجودة بالقالة لي أن لا تتحول إلى أغراض أخرى. ثانيا هو تمديد نشاط تجار الباستيون إلى تكوش¹. (أنظر الملحق رقم 01)

- معاهدة 1719م: وهي معاهدة سلم، البنود الملحق:

البند 01: في حالة ما اذا لم يستطع السيد "ديسو" تحديد الاتراك الذين جنحوا على شواطئ صقلية في مدة سنة والذي بسبب ذلك وكإجراء انتقامي تم حجز الإسبان بالجزائر فإن ذلك لن يلحق أي ضرر بمعاهدة السلم التي تم تجديدها.

البند 03: يسمح للفرنسيين الإتجار بحرية في وهران وتعيين نائب قنصل لهم بها لرعاية مصالح التجار الفرنسيين² (أنظر الملحق رقم 02).

- معاهدة 1764م : معاهدة سلم بين الداي علي، داي الجزائر والسيد لويس دي فابري louis defabry قائد أسطول امبراطور فرنسا بتاريخ 16 جانفي 1764م ومن أهم بنودها :
البند 01: تم الاتفاق بين السيد الداي علي والسيد لويس دي فابري إنهاء الخلافات التي طرأت مع إيالة الجزائر والسلطان علي داي والباشا وميليشيا مدينة الجزائر، أي ان كل المظالم التي حدثت في السابق بين الطرفين تم نسيانها من الجانبين³.

البند 04: في حالة التقاء السفن الحربية الجزائرية بالمراكب الفرنسية وحتى في حالة ما إذا وقعت معركة بينهما فإن إيالة الجزائر لن تؤذي أي أحد من الفرنسيين المقيمين بالجزائر ولا أولئك الذين يعملون في الشركة الإفريقية (الباستيون سابقا) تتعهد الإيالة المعنية بكونها لن تقوم بإساءة معاملة هؤلاء الفرنسيين⁴.

البند 07: حين يأتي القراصنة الجزائريون بأية سفينة وقع التخلي عنها بسبب الخوف من مهاجمين ويطلب قنصل فرنسا حراسة قضائية عليهما بناء على مؤشرات على أنها قد

1- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م - 1830م، المرجع السابق، ص ص 377-378.

2- المرجع نفسه، ص 379.

3- على تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 79

4- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830 م، مرجع سابق، ص 385.

تكون سفينة فرنسية تمنح له تلك الحراسة القضائية وتعاد إليه السفينة إذا كانت الاخبار التي أتته من فرنسا تؤكد أنها فرنسية¹. (أنظر الملحق رقم 03)

- معاهدة 1800م: معاهدة سلم نهائية موقعة بتاريخ 30 ستمبر 1800م بين مصطفى داي الجزائر والمواطن دوبوا تاينفيل Dubois Thainville مكلف بالأعمال والمحافظ العام للجمهورية الفرنسية.

البند 01: يتم من جديد إضفاء توقيع الداي وتوقيع عون الجمهورية على المعاهدات والاتفاقيات والنصوص.

البند 02: ترجع إيالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية أنظمة افريقيا الخاصة بالامتياز مع التمتع بنفس الشروط وفقا للمعاهدات القديمة وطبقا لمعاهدة 1790م.

البند 05: لا يمكن احتجاز الفرنسيين في الجزائر كعبيد تحت أي سبب كان.

البند 06: يبقى المحافظ العام للجمهورية يتمتع بالمكانة الأفضل بالنسبة لكل أعوان الامم الأخرى² (أنظر الملحق رقم 04).

ثانيا/ المعاهدات المتصلة بأنظمة الامتيازات:

وقد تم إبرام تسعة عشر معاهدة خلال القرن 18م نذكر منها:

- معاهدة 15 جويلية 1714م: معاهدة مبرمة بين الباي حسن، باي قسطينة والسيد

ديمارل Demarle الوالي العام للقالّة، أهم بنودها:

- البند 01: اعتبارا للخدمات قدمها السيد ديمارل لديوان وميليشيا مدينة الجزائر فقد سمح

له بأن يكيل القمح والشعير والفول في مدينتنا بونة وطركوت وغيرها من المراكز التجارية دون أن يتعرض له أهل البلد الذين يترددون والذين لا يترددون على تلك الأماكن متعودين وغير متعودين أو غيرهم من التجار تحت أي ذريعة كانت.

1- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع

السابق، ص ص 79-80.

2- المرجع نفسه، ص 81.

- **البند 02:** يدفع للمك قرش واحد في عنوان جملة الحقوق عن كل قفص قمع ونصف قرش عن كل قفص شعير أو فول.

- **البند 08:** لا يمكن لأي مركب من المراكب الأجنبية من أي جنسية كانت حتى ولو كانت تابعة للمسلمين، أن تأخذ حمولة من القمح أو الشعير أو الفول في مدينة بونة المذكورة وطركوت (تاكوش) ومن أماكن أخرى من تلك المذكورة أعلاه تحت أي ذريعة كانت .

- **البند 09:** يعطى للمراكب الفرنسية ما يلزم من البسكويت والكسكس لضمان قوتهم فقط.¹ (أنظر الملحق رقم 05).

- **معاهدة 1732م:** اقرار وتنشيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689م بين فرنسا و جمهورية الجزائر وهي معاهدة بين الأمجد ابراهيم دايا للجزائر وبونو لومير قنصل فرنسا الذي طلب اقرار الاتفاقات المبرمة بين فرنسا و الجزائر من أجل الحفاظ على السلم والوثام (أنظر الملحق رقم 06).

- **معاهدة 1748م:** اقرار وتنشيت لمعاهدة السلم المبرمة سنة 1689 وهي معاهدة بين محمد خوجا داي الجزائر وفرنسا من أجل إقرار السلم بنفس الشروط التي كانت جارية على عهد حكم ابراهيم باشا (أنظر الملحق رقم 07).

- **معاهدة 1768م:** اقرار وتنشيت للمعاهدة الخاصة بالباستيون المبرمة سنة 1695م، وهي معاهدة بين محمد باشا بن عثمان داي الجزائر وفالير قنصل فرنسا بمعية السيد ما يفرون وكيل المنتفعين بباستيون لإقرار المعاهدة التي بين أيديهما المتعلقة بشؤون الباستيون² (أنظر الملحق رقم 08).

- **معاهدة 1790م:** معاهدة محررة في الجزائر بتاريخ: 23 جوان 1790م بين بابا محمد داي الجزائر و السيد : باري (paret) عون الشركة الملكية لفرنسا، وتم الاتفاق فيها

1- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 77.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م، المرجع السابق، ص ص382-387.

بين قنصل فرنسا المقيم عندنا و القائم على دار التجارة للسادة جيمون (gimon) أعوان هذه الشركة، و السيد محمد باشا على أن الاتاوة السابقة المتمثلة في ألف و مائتين وعشرين قرش محليا، قد ألغيت واستبدلت بإتاوة من اربعة الاف وخمسمائة قرش محلي وثلاث "باتاك" شيك للواحدة، تدفع كل شهر ويستمر دفع حق الاستعمال المتمثل في خمسمائة قرش محلي لباي الشرق (قسنطينة)، في بونة مل شهرين وتم ابرام الاتفاقية المذكورة بالتراضي بين الجانبين ورحب بها كلا الطرفين اللذين وقعا عليها¹.

المطلب الثاني/ قضايا الأسرى و الجزية :

لقد كان للأسرى الأوروبيون تأثيرا كبيرا على العلاقات الجزائرية الأوروبية فجل الحملات العسكرية التي عرفتها الإيالة خلال هذه الفترة كان الهدف منها تحرير الأسرى ومعاقبة الجزائر على نشاط الجهاد البحري، وقد شكل الأسرى الأوروبيون نقطة مهمة ارتكزت عليها المحادثات الجزائرية الأوروبية ويبرز ذلك من خلال البعثات الدبلوماسية، وإبرام سلسلة من المعاهدات بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية، احتوت بنودها على شروط تخص الأسرى ومن أهم الدول التي تأثرت علاقاتها مع الجزائر بمسألة الأسرى والاسترقاق دولة فرنسا.

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالهدوء والسلم وخاصة بعد التوقيع على المعاهدات المبرمة بين الطرفين إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلا فقد بدأت العلاقات تتوتر وكانت قضية الأسرى أحد المسائل التي عكّرت صفوة العلاقات بين البلدين، ففي بداية القرن الثامن عشر وهي السنة التي تم فيها اقرار وتنشيت معاهدة السلم من طرف لويس الخامس عشر لم يطرأ على العلاقات أي توتر، ولكن منذ عام 1729م ظهرت بعض المشاكل مفادها استلاء البحارة الجزائريين على أربعة مراكب فرنسية على السواحل الإسبانية، وقد كان هذا العمل كرد فعل على إخفاء فرنسا 32 شخصا جزائريا أسروا من طرف قراصنة مالطا

1- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 80.

وسلموا هؤلاء الأسرى إلى مملكة فرنسا بالرغم ما انتص عليه المعاهدة في مثل هذه الحالات وهو اطلاق سراحهم وإرسالهم إلى بلادهم فإن الفرنسيين عمدوا إلى إحياء أمرهم ولكن الأمر وصل إلى الجزائر وقوبل الرد بالمثل¹.

ارسلت فرنسا على إثر ذلك أربع سفن حربية إلى مرسى الجزائر للتهديد وإجبار الداي على تقديم ترصيات، فانزعجت السلطات من وصولها مما أدى بالداي إلى استدعاء القنصل الفرنسي وطلب منه توضيحات حول ذلك، خاصة وأن بعض الأوروبيين بالمدينة قد روجوا شائعات مفادها أن فرنسا تريد إهانة الداي، لقد رفض عدي باشا ترصية أي مطلب للفرنسيين².

و في 11 نوفمبر 1763م وصلت إلى ميناء الجزائر ثلاث بواخر حربية لتهديد الجزائر على إثر قيامها باعتقال جميع الفرنسيين المتواجدين بالجزائر والعاملين بمؤسسات القالة وعنابة بسبب حادثة تعود إلى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند التقائها بإحدى السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق، وفي الأخير تمكنت فرنسا شهر جانفي 1764م من إبرام صلح بينها وبين الجزائر نص على إطلاق سراح الأسرى وبعد إمضاء هذا الصلح حضرت إلى الجزائر فرقاطة الملك مع مركب آخر وعلى متنها عدد من الأسرى الجزائريين، وعادت العلاقات الحسنة مع فرنسا طيلة ربع قرن تقريبا، وبعدها قطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا بعد غزوها لمصر 1798م في إطار حملة نابليون بونابرت على مصر، فاعتقلت القنصل الفرنسي وموظفي القنصلية و أودعتهم السجن، فكان رد فعل فرنسا اعتقال يعقوب باكري وسيمون أبوقاية بباريس³.

وفي سنة 1800م قامت حكومة فرنسا ببيع دييواتانفيل (Dubois Thainville) كقنصل جديد إلى الجزائر من أجل التفاوض على إبرام معاهدة صلح، وقد أمضى تانفيل مع

1- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500- 1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 89.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م، المرجع السابق، ص 190.

3- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500- 1830م)، مرجع سابق، ص 100.

الديوان معاهدة سلم يوم 30 سبتمبر 1800م ، فاطلقت فرنسا سراح يعقوب كوهين وأبوقاية.¹ واستطاعت فرنسا أن تحصل على معاهدة صلح أخرى بفضل الباب العالي، بعد ما رفعت فرنسا احتجاجها من جراء مهاجمة البحارة الجزائريين للسفن الفرنسية، فقام السلطان بواجبه، فأرجع الجزائريون كل ما سلبوه، وعقدت هذه الاتفاقية يوم 11 ديسمبر 1801م، وقد اشتملت هذه المعاهدة على تسعة عشر بنداً وكلها تصب في وعاء إعادة العلاقات الودية ما بين الدولتين.

ووفقاً للمادتين السابعة والثامنة من معاهدة السلم توصل الطرفان إلى منع استرقاق الفرنسيين في إيالة الجزائر مهما كانت الظروف و الأسباب زيادة على ذلك فإن الداى أطلق جميع الأسرى المسحيين المعتقلين وسائر السفن الفرنسية المحجوزة لديه.² وقام البحارة الجزائريون بمطاردتهم وملاحقتهم للمراكب الفرنسية فاعترضوا السفينة الحربية بانيل (Banil) واستولوا على ما بها من التموينيات الحربية وأسروا 200 بحارا و 29 جنديا، وقادوا الجميع إلى باي وهران يوم 15 جانفي 1802م، وعندما احتج تانفيل (Thainville) على ذلك، هدهه الداى بطرده و جميع الفرنسيين إذا لم تدفع فرنسا له 200 ألف بياسترة في مهلة أربعين يوما وإزاء هذه الأوضاع كلف نابليون بوناپرت الضابط هولان (Hulain) بالذهاب على رأس عمارة بحرية إلى الجزائر لتهديدها، كما طلب بوناپرت من وزير بحريته الأميرال دوكر (Decrs) أن يحشد عشرة بواخر حربية في البحر المتوسط تحسبا للطوارئ، وقد تمكن هولان (Hulin) من إطلاق سراح أسرى سفينة بانيل المحتجزة ومحتوياتها، وفي 27 جويلية 1802م التحق به القنصل الفرنسي على مركب لوماتان (Le matin) حاملا رسالة تهديد إلى الداى جاء فيها : « ... إذا لم تقم بردع كل من قام بإهانة ممثلينا وإذا لم أحصل على

1- المرجع نفسه، ص 112.

2- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1967م، ص 285.

ترضيات منكم، فسأقوم بحشد ثمانون ألف جندي إن لزم الأمر، وأحطم إيلاتكم، فكر أنت وأعضاء ديوانك في محتوى هذه الرسالة...»¹.

المبحث الثالث/ أدوات الجزائر الدبلوماسية تجاه فرنسا:

خلال عهد الدايات عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في أدوات وآليات دبلوماسيتها، بما يعكس وعي السلطة السياسية بأهمية تنويع وسائل التعامل مع الخارج، بما يخدم مصالح الدولة ويحفظ هيبتها ، فقد لعب التمثيل الدبلوماسي الأوروبي داخل الجزائر دورا أساسيا في نسخ علاقات دائمة وتسهيل التفاوض بشأن مختلف القضايا من خلال القناصل والسفارات بالإضافة إلى وسائل الدبلوماسية التقليدية بزر الأسطول البحري الجزائري كأحد أبرز أدوات الضغط والتأثير، حيث لم يكن مجرد قوة عسكرية بل استخدم كذلك كوسيلة ردع ورسالة دبلوماسية قوية في مواجهة القوى الكبرى. مما عزز مكانة الجزائر في البحر المتوسط، ومن أبرز هذه الأدوات:

المطلب الأول/ القناصل و السفارات:

أولا/ القناصل:

لعب القناصل الفرنسيين دورا مهما في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و فرنسا خلال هذه المرحلة وهذا بعد توقيع فرنسا على معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية عام 1535م ، بدأت في تعيين وإرسال ممثلين لها في الجزائر بهدف حماية رعاياهم ومصلحتهم لدى حكام الجزائر وقد جاء هذا التمثيل متأخرا بسبب رقص الجزائريين المتكرر لأي وجود أو تمثيل مسيحي على أراضيهم². فمع نهاية القرن 16م استطاعت فرنسا من تأسيس قنصلية لها في الجزائر بهدف حماية تجارتها وتجارها من ناحية ومن ناحية أخرى

1- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500- 1830م)، المرجع السابق، ص ص 114-115.

2- Plantet, Eugène : **Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1833)**, Tome 1, (1579-1700), Paris: Félix Alcan, 1889, p2.

الفوز بمكانة خاصة لدى الجزائر و في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ¹. حيث كان القناصل يختارون من بين أحسن العائلات المارسييلية وهذا بسبب أن مرسيليا مركزا للعلاقات بين الجزائر وفرنسا وكانت تتولى بدورها دفع أجور القناصل حتى عام 1718م ².

كما ظهر أيضا دور هؤلاء القناصل في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وشمل دورهم عدة مجالات منها:

أ- الدور التجاري: كون أن فرنسا واحدة من أبرز الدول التي كانت لها أنشطة تجارية عديدة في الجزائر، فلذلك حاول القناصل الفرنسيين على حماية مصالحهم التجارية وخاصة بعد حصول فرنسا على امتياز صيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر ³. كما كان القناصل يقومون بالتدخل في حل النزاعات والمشاكل المتعلقة بالتجارة ⁴.

ب- الدور السياسي: عمل القناصل الفرنسيون في الجزائر على تعزيز العلاقات الإيجابية بين البلدين من خلال السياسات التي اتبعوها والنصائح التي قدموها لحكوماتهم وقد استندت هذه السياسة إلى مبدأ الود والتعاون، ونظرا للتمثيل القنصلي للسك الدبلوماسي في الجزائر، أصبح هؤلاء الممثلون على اتصال مباشر مع الدايات وكبار الموظفين، مثل القنصل كليرمبول (Clairamboul) أشار من خلال مراسلاته إلى حكام مرسيليا إلى صداقته مع أحد كبار المسؤولين في الدولة، وكذلك قام بإرسال إلى نواب مرسيليا في 20

1- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984م-1985م، ص ص 12-13.

2- Miltitz, Alex. De : **Manuel des consuls**. Tome II, Londres/Berlin: A. Asher, 1839, p410.

3 - جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، المرجع السابق، ص 279. (اكمل العنوان)

4- _Grammont, Henri Delmas de : **Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742)**.

Alger: Adolphe Jourdan, 1890, p. 132

جانفي 1707م يؤكد على ضرورة تجنب الصراع مع الجزائر ويعبر فيها على مدى هدوء الأجواء¹.

كما تمكن بعض القناصل من إبرام المعاهدات والتي تعتبر مظهرا من مظاهر التواصل بين البلدين، وكذلك مهمة من مهام هؤلاء القناصل كونهم ممثلين دبلوماسيين فخلال القرن السابع عشر عمل القنصل "لو فاشي" على التفاوض على السلم بعد حملة دوكين الأولى وتمكن من عقد معاهدة سبتمبر 1689م².

ج- الدور الاجتماعي: كان موضوع الأسرى من المواضيع التي كانت تناقش بصفة مستمرة من طرف القناصل حيث قام هؤلاء بإبرام معاهدات حول هذا الموضوع وتجديدها³.

ثانيا: السفارات

وفي خضم التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر كانت السفارات الفرنسية خلال عهد الدايات أداة رئيسية للتواصل السياسي ومن أبرز هذه السفارات نذكر:

- **سفارة تورفيل:** وصل تورفيل إلى الجزائر يوم 02 أفريل 1684م وتوصل إلى عقد معاهدة عرفت باسمه، حيث تم التوقيع على السلم المؤي⁴.

- **سفارة دوفابري:** بعد أن شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعض التوترات جعلها تعقد مفاوضات مع الداوي، فجاء دو فابري من أجل هذه المهمة، وتوصل الطرفين إلى تسوية مرضية وذلك بتحديد فترة لمعالجة جميع الاختلافات ومعاملات الطرفين⁵.

المطلب الثاني/ الأسطول البحري الجزائري كوسيلة لردع العسكري والدبلوماسي :

1- Firdinand de Cussy: Op.cit, p116.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م ، المرجع السابق، ص ص 379 - 382.

3- بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689 - 1779)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013م، ص 55.

4- يحيى بوعزيز: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، المرجع السابق، ص 86.

5- صحراوي زكية، ربيحي خديجة: العلاقات الجزائرية الفرنسية (مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-1830م) من خلال كتاب أوجان بلانتيت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة 2016م - 2017م، ص 36.

أولا/ الردع العسكري: لم يكن الاسطول البحري الجزائري مجرد أداة حربية تؤدي المهام القتالية فحسب بل كان من أبرز الوسائل التي وظفتها الدولة الجزائرية خلال عهد الدايات لتحقيق الردع العسكري¹. ويعد الردع العسكري خلال عهد الدايات من المواضيع التي استقطبت اهتمام المؤرخين رغبة في دراسته وفهم آلياته ودوره في حماية الجزائر والحفاظ على سيادتها خاصة خلال الفترة الممتدة من القرن 17م وأوائل القرن 18م، وقد برزت أهمية الردع العسكري باعتباره إحدى الوسائل الأساسية التي اعتمدت عليها السلطة الجزائرية لمواجهة التهديدات الخارجية². وقد كان للقوة البحرية الجزائرية مصادر تمويل تتجلى في ضمان الدولة مداخيل معتبرة كانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية ، حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر ومبالغ افتداء الاسرى والإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية لحماية سفنها من القراصنة³.

ثانيا/ الردع الدبلوماسي: اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بمزيج من العزم والمرونة في التعامل مع القوى الأوروبية، ومن أبرز أدوات هذه السياسة ما يعرف بالردع الدبلوماسي الذي استخدمته السلطة الجزائرية للحفاظ على سيادتها و مصالحها في مواجهة الضغوط والتدخلات الأجنبية وقد تجلّى هذا الردع من خلال التهديد الضمني باستخدام القوة البحرية وهذا ما ساعدها على الحفاظ على مكانتها في الحوض المتوسط وتتجلى مظاهر الردع الدبلوماسي في:

1- الردع العسكري: هو استخدام الجزائر لقوتها البحرية المنظمة والغزوات المستمرة ضد السفن الأوروبية بهدف فرض هيبتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية للمزيد أنظر: شارل أندري جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس الجزائر المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي، تع: محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ط04، 1983م، ص 372.

2- نعيمة بوحمشوش: "أنواع السفن البحرية الجزائرية من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، ع 1، 2023م، ص 530 .

3- هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط 1، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 63-64.

-**فرض الإتاوات:** فرضت الدولة الجزائرية على الدول الأوربية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات معتبرة على الرسوم. وقد كانت هذه الإتاوات تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر وكانت تحدد مبالغ تلك الاتاوات حسب الظروف السائدة في تلك الفترة¹.

-**استخدام الأسطول كوسيلة ضغط دبلوماسي:** إن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية كانت تهدف أساسا إلى تنظيم الملاحة والتجارة لكنها في جوهرها كانت اعترافا بالسيادة الجزائرية البحرية، فقد اعتمدت الجزائر على هذه الاتفاقيات لتأكيد هيمنتها في البحر المتوسط خاصة خلال الفترات التي شهدت فيها الدول الأوربية ضعفا في قدراتها البحرية مما مكن الجزائر من فرض شروطها².

ثالثا/ التفاوض والوساطة:

خلال عهد الدايات بالجزائر أدى *يهود الليفرون دورا بارزا ، حيث أصبح لهم تأثير كبير وملحوظ في المجال الاقتصادي كما وصل هذا التأثير إلى ربط علاقات سياسية ، حيث هذا الأمر جعل القناصل الأجانب يربطون مصالحهم الاقتصادية والسياسية ، بمصالح اليهود ويتعاونون معهم بشكل مباشر، كما قام اليهود بدور الوسيط بين القناصل والإيالة و قباطنة السفن وخاصة خلال الأوقات الصعبة التي مرت بها الإيالة، مثل فترات الوباء التي كانت تمنع فيها ممثلي البعثات الدبلوماسية من الخروج³. ومع أواخر القرن الثامن عشر توسعت النشاطات اليهودية على البحر الأبيض المتوسط حيث استطاعت شركة بكري

1- ناصرالدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 140.

2- مرجع نفسه ، ص142.

* **يهود الليفرون:** هم اليهود الذين قدموا من توسكانيا إلى الجزائر مع النصف الثاني من القرن السابع عشر وقد جاؤوا بثرواتهم وخبراتهم في معرفة الأوربيين وسياستهم الاقتصادية للمزيد أنظر من صحراوي كمال: دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الاستعمارية، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2016م، ص 28.

3- رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م - 1830م، المرجع السابق، ص178

وبوشناق من فتح مراكز لها في البحر الأبيض المتوسط¹. كانت العلاقة مع اليهود تعد أمرا ضروريا لتسيير شؤون البلاد، كما ظهرت أبرز تأثيرات اليهود دبلوماسية خلال الحروب النابوليونية حيث واجهوا صعوبة في تحديد موقفهم من التحالفات حيث حاول الانجليز التقرب منهم للتوسط لدى الداي لوقف تصدير الحبوب إلى الحكومة الفرنسية بهدف تجويع الشعب الفرنسي والتي قبلت بالرفض من طرف الداي رغم محاولتها المتكررة وفي اطار سعيها لمنع التقارب بين الإنجليز ويهود الجزائر لجأت فرنسا إلى تجميد الأموال اليهودية في البلاد².

وإضافة إلى ذلك تخصص العديد من اليهود في مجال الوساطة المالية و خصوصا في مسألة افتداء الأسرى، وبما أن البحرية الجزائرية تمكنت من القبض على عدد كبير من الأوروبيين وتحويلهم إلى أسرى ، فسعت الدول الأوروبية إلى تحريرهم وذلك بالاستعانة بالوسطاء التجاريين اليهود³. لقد شكل الوسطاء الأوروبيون خلال عهد الدايات في الجزائر أحد الفاعلين الغير الرسميين في إدارة المفاوضات، كما لعبوا دورا محوريا في تسهيل التواصل بين السلطة الجزائرية والدول الأوروبية ، كما كان لهذا الدور تأثيرا كبيرا على طبيعة العلاقات الدبلوماسية والتجارية⁴.

1- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م - 1830م، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر 1992م، ص 265.

2- رحمونة بليل: الفناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م ، المرجع السابق ، ص 178.

3- ناصر الدين سعيدوني ، الشيخ عبد لي المهدي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، المرجع السابق ، ص 115.

4- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 115.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال القرن 18م

المبحث الاول/ الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية- البريطانية:

المبحث الثاني/ المعاهدات الجزائرية- البريطانية خلال القرن 18م:

المبحث الثالث/ أسس الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع بريطانيا:

المبحث الأول/ الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية- البريطانية:

لقد كانت عوامل عديدة تحكم في بناء العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا ومن أهمها نذكر:

المطلب الأول/ الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط:

مثل البحر الأبيض المتوسط منذ مطلع القرن 18م أحد أهم المجالات الحيوية للسياسة الخارجية البريطانية، نظرا لما يتمتع به من موقع جغرافي يربط بين أوروبا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وقد أدركت بريطانيا أن السيطرة على طرق الملاحة المتوسطية تعد شرطا أساسيا لتوسيع تجارتها الخارجية وحماية مصالحها الاقتصادية، خاصة مع ازدياد نشاطها التجاري في الموانئ العثمانية وانتشار أساطيلها التجارية في المنطقة. وازدادت أهمية المتوسط بالنسبة لبريطانيا بعد احتلال جبل طارق سنة 1704م أثناء حرب الخلافة الإسبانية ثم تثبتت سيادتها عليه بموجب معاهدة أوترخت سنة 1713م، فأصبح قاعدة بحرية رئيسية مكنتها من مراقبة مدخل البحر الأبيض المتوسط والتحكم في جزء مهم من الملاحة الدولية¹.

كما أدت المنافسة البريطانية مع فرنسا وإسبانيا إلى تعزيز الاهتمام البريطاني بالمتوسط، إذ كانت لندن ترى أن المحافظة على وجودها البحري فيه يمثل ضمانا لاستمرار نفوذها التجاري والسياسي ومن ثم عملت على تطوير أسطولها البحري وتوسيع شبكة قناصلها في الموانئ المتوسطية، ومن بينها ميناء الجزائر الذي كان يمثل أحد أهم المراكز البحرية في غرب المتوسط².

1- أبو علي عبد الفتاح حسن، إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ، الرياض، 1993م، ص 188.

2- بيتر شوغر: أوروبا العثمانية (1354-1804م)، تر: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص 366.

أولا/ المصالح التجارية:

اعتمد الاقتصاد البريطاني خلال القرن 18م بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية لذلك سعت الحكومة البريطانية إلى تأمين خطوط الملاحة المؤدية إلى المشرق العربي والولايات العثمانية حيث كانت تستورد المواد الأولية والمنتجات الشرقية، مقابل تصدير المنسوجات والمنتجات الصناعية البريطانية وقد لعبت شركة المشرق البريطانية (Levant Company) دورا محوريا في تنشيط هذه المبادلات، الأمر الذي جعل استقرار الملاحة في البحر المتوسط ضرورة اقتصادية ملحة¹.

وفي هذا السياق اكتسبت إيالة الجزائر أهمية خاصة بالنسبة للتجار البريطانيين نظرا لموقعها المشرف على طرق التجارة البحرية، فضلا عن كونها سوقا لتبادل السلع الأوروبية والمتوسطية لذلك سعت بريطانيا إلى إقامة علاقات مستقرة مع الجزائر من خلال تجديد معاهدات السلم والتجارة، وتعيين قناصل دائمين يتولون حماية التجار البريطانيين والدفاع عن مصالحهم أمام سلطات الإيالة².

ثانيا/ المصالح السياسية والعسكرية:

لم تقتصر أهداف بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط على الجانب التجاري، بل شملت أيضا أبعادا سياسية وعسكرية فقد كانت تسعى إلى منع فرنسا من الانفراد بالنفوذ داخل المنطقة، خاصة بعد تصاعد التنافس الاستعماري بين الدولتين خلال القرن 18م وبرز ذلك بوضوح أثناء حرب السنوات السبع 1756-1763 م التي انتهت بتعزيز النفوذ البريطاني في

¹- أوغلي كمال الدين إحسان: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح السعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص 401.

²- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 182.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

البحار وجعلت الحكومة البريطانية أكثر حرصا على إقامة علاقات مستقرة مع القوى البحرية المؤثرة، ومن بينها إيالة الجزائر¹.

ومن هذا المنطلق فضلت بريطانيا استخدام الوسائل الدبلوماسية في تعاملها مع الجزائر لأنها كانت تدرك أن الدخول في مواجهة بحرية مفتوحة قد يؤدي إلى تعطيل تجارتها وإضعاف حضورها في البحر المتوسط ولهذا حافظت على سياسة تقوم على التفاوض وإبرام الاتفاقيات، مع الاحتفاظ بإمكانية استخدام القوة عند الضرورة، وهو ما يعكس الطابع البراغماتي للسياسة البريطانية خلال هذه المرحلة².

أثرت هذه المصالح مجتمعة في طبيعة السياسة البريطانية تجاه إيالة الجزائر إذ اتسمت بالمرونة والسعي إلى تجنب الصدام المباشر كلما أمكن ذلك فقد أدركت الحكومة البريطانية أن الجزائر ليست مجرد ولاية عثمانية بل قوة بحرية تمتلك نفوذا فعليا في غرب البحر الأبيض المتوسط، ولذلك كان الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية معها يحقق لبريطانيا فوائد سياسية واقتصادية تفوق المكاسب التي يمكن أن تحققها المواجهة العسكرية.

كما انعكس هذا الإدراك على استمرار الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين طوال القرن 18م، وتجديد المعاهدات عند انتهاء مدتها أو عند ظهور خلافات بشأن تنفيذها وهو ما ساعد على استمرار المبادلات التجارية وحماية الملاحة البريطانية، رغم ما شهدته العلاقات من أزمات متفرقة³.

1- عبد العزيز سليمان نوار ، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص 28.

2- رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية (1564-1830م)، المرجع السابق، ص 81.

3- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 71.

المطلب الثاني/تطور العلاقات البريطانية الجزائرية:

نظرت بريطانيا إلى إيالة الجزائر خلال القرن 18م بوصفها قوة سياسية ذات تأثير مباشر في موازين القوى داخل البحر الأبيض المتوسط ولم تقتصر هذه النظرة على اعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية، بل تعاملت معها ككيان سياسي يمتلك استقلالاً واسعاً في إدارة شؤونه الخارجية ويملك صلاحية إبرام المعاهدات واستقبال القناصل وإعلان السلم أو الحرب وفقاً لمصالحه، وقد فرض هذا الواقع على الحكومة البريطانية انتهاج سياسة دبلوماسية قائمة على التفاوض المباشر مع ديوان الجزائر خاصة بعد أن أثبتت التجربة أن استخدام القوة العسكرية لم يكن كافياً لضمان حماية التجارة البريطانية¹.

من جهة أخرى ساهم استقرار نظام الحكم في عهد عدد من الدايات وعلى رأسهم محمد بن عثمان باشا (1791-1766م)، في تعزيز صورة الجزائر لدى البريطانيين باعتبارها شريكاً سياسياً يمكن التفاوض معه وهو ما يفسر استمرار تبادل الرسائل والبعثات الدبلوماسية بين الطرفين خلال النصف الثاني من القرن 18م².

بالإضافة إلى هذا، فقد ارتبط الأفق السياسي البريطاني بالجزائر ارتباطاً وثيقاً بالمصالح التجارية فقد كانت الجزائر تشرف على أهم الممرات البحرية المؤدية إلى الموانئ العثمانية، كما شكلت إحدى المحطات الرئيسة لتزويد السفن بالمؤن وإجراء المبادلات التجارية ولهذا حرص التجار البريطانيون على استمرار العلاقات السلمية مع الإيالة، لأن أي اضطراب في هذه العلاقات كان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري وإلحاق خسائر بالتجارة البريطانية³.

1- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 191.

2- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 145.

3- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830م)، المرجع السابق، ص 21.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

وقد دفعت هذه الاعتبارات الحكومة البريطانية إلى الاهتمام بعمل القناصل داخل الجزائر إذ لم يقتصر دورهم على حماية الرعايا البريطانيين بل شمل أيضا متابعة النشاط التجاري والتدخل لتسوية المنازعات التجارية، ورفع تقارير دورية إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الإيالة¹.

بناء على ما سبق فقد شكل الأسطول الجزائري أحد أهم العوامل التي أثرت في توجيه السياسة البريطانية تجاه الإيالة حيث تمكنت الجزائر طوال القرن 18م من المحافظة على قوة بحرية معتبرة جعلتها قادرة على مراقبة الملاحة في غرب البحر الأبيض المتوسط وفرض احترام المعاهدات البحرية وقد انعكس ذلك في تقارير القناصل البريطانيين، التي أكدت أن أي سياسة ناجحة تجاه الجزائر ينبغي أن تقوم على احترام الاتفاقيات المبرمة معها لأن تجاهلها يؤدي إلى اضطراب العلاقات وتهديد الملاحة التجارية².

ورغم التطور الذي عرفه الأسطول البريطاني بعد حرب السنوات السبع (1756-1763م)، فإن بريطانيا لم تتخل عن خيار التفاوض مع الجزائر بل واصلت سياسة الجمع بين القوة والدبلوماسية إدراكا منها أن المحافظة على استقرار التجارة المتوسطية تقتضي استمرار الحوار مع سلطات الإيالة³.

1- رحمونة بليل: القناصل والفتنليات الأجنبية بالجزائر العثمانية (1564-1830م)، المرجع السابق، ص 96.
2- جون ب. وولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ص 128.

3- Spencer, William, Algiers in the Age of the Corsairs, University of Oklahoma Press, 1976,p145.

المبحث الثاني/ المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 18م:

مثلت المعاهدات إحدى أهم الوسائل التي نظمت العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا خلال القرن 18م فقد ارتبطت المصالح البريطانية في البحر المتوسط أساسا بتأمين الملاحة والتجارة وحماية السفن والرعايا، في حين حرصت حكومة الجزائر على تثبيت سيادتها البحرية وضمان احترام السفن الأجنبية للقواعد والالتزامات التي تفرضها الإيالة وقد أدى تداخل هذه المصالح، فضلا عن المنافسة البريطانية-الفرنسية إلى إبرام وتجديد عدد من معاهدات السلم والتجارة خلال هذا القرن.

وتكشف كثرة الاتفاقيات عن أن العلاقات لم تكن ثابتة؛ ففترات السلم كانت تتخللها أزمات مرتبطة بالجوازات البحرية وأسر البحارة، والاستيلاء على السفن، ومسألة البضائع التابعة لدول معادية المحمولة على سفن صديقة ثم تعود المفاوضات لتجديد الاتفاقيات السابقة أو إضافة مواد جديدة إليها وقد شكلت معاهدات 1700م، 1703م، 1716م، 1729م، 1762م و 1765م نماذج واضحة لهذا التطور¹.

أولا/ معاهدة 17 أوت 1700م:

جاءت معاهدة 17 أوت 1700م في مرحلة اتسم فيها الطرفين بمحاولة إعادة تنظيم العلاقات البحرية والتجارية وتشير المصادر إلى أن المفاوضات التي سبقتها ارتبطت خصوصا بمشكلة جوازات السفر البحرية، التي كانت وسيلة أساسية للتعرف على السفن وتحديد جنسيتها ومن ثم تقرير ما إذا كانت مشمولة بحماية المعاهدة².

1- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق،

ج 1، ص 161.

2- المرجع نفسه، ج 1، ص 161.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

ومن القضايا المهمة التي عالجها الاتفاق مسألة السفن الإنجليزية التي قد توجد على متنها بضائع أو رعايا تابعون لدولة في حالة حرب مع الجزائر فقد حرص الطرف البريطاني على ضمان ألا يؤدي وجود مثل هذه البضائع إلى اعتبار السفينة الإنجليزية نفسها غنيمة، في حين تمسكت الجزائر بحقوقها تجاه ممتلكات ورعايا الدول المعادية¹.

ومن أهم ما يمكن استخلاصه من بنود المعاهدة:

- تجديد السلم والمحافظة على العلاقات بين الجزائر وإنجلترا .
- تنظيم استعمال جوازات السفر البحرية بوصفها وسيلة لإثبات جنسية السفن .
- عدم اعتبار السفينة الإنجليزية غنيمة لمجرد حملها أشخاصا أو ممتلكات تابعة لدولة معادية للجزائر .
- تنظيم عملية تفتيش السفن والتحقق من وثائقها .
- حماية التجارة والملاحة الإنجليزية في إطار احترام الشروط التي وضعتها الاتفاقيات .
- معالجة مسألة الأسرى والركاب والبضائع الموجودة على متن السفن بطريقة تحد من أسباب الصدام بين الطرفين².

وتكشف هذه المعاهدة عن الأهمية التي اكتسبها الجواز البحري في العلاقات الجزائرية-البريطانية، فلم تعد هوية السفينة تحدد فقط بالعلم الذي ترفعه وإنما بوثائق رسمية تسمح بالتحقق من جنسيتها كما تعكس محاولة الطرفين الفصل بين ملكية السفينة وملكيتها البضائع الموجودة على متنها. (أنظر الملحق رقم 10)

1- Robert Lambert Playfair: **The Scourge of Christendom: Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest**, London, Smith, Elder, and Co, 1884, pp 166-167.

2- علي تابليت: المعاهدات الجزائرية مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق، ج1 ، ص161.

ثانيا/ معاهدة 28 أكتوبر 1703م:

تعد معاهدة 28 أكتوبر 1703م من أبرز المعاهدات الجزائرية-البريطانية في مطلع القرن 18م وقد عقدت بين مصطفى باشا داي الجزائر، والملكة آن (Queen Anne) ، وجاءت في ظرف دولي تميز بحرب الخلافة الإسبانية وبالتنافس البريطاني-الفرنسي على المصالح البحرية والتجارية في المتوسط². وأرسلت بريطانيا الكومودور بينك (Commodore Bink) إلى الجزائر، حيث سعى إلى تثبيت الامتيازات التجارية البريطانية والحصول على معاملة لا تقل عن المعاملة التي كانت تتمتع بها فرنسا وكان الجانب الاقتصادي واضحا في المفاوضات خاصة مع رغبة بريطانيا في توسيع تجارتها المتوسطية.¹

وتضمنت المعاهدة مجموعة مهمة من الأحكام منها:

- تجديد المعاهدات السابقة بين الجزائر وإنجلترا .
- تأكيد السلم والصداقة وضمان استمرار المبادلات التجارية .
- منح التجار والرعايا الإنجليز الحماية اللازمة أثناء إقامتهم في الجزائر .
- عدم تحميل الرعايا الإنجليز ضرائب أو أعباء تجارية تتجاوز ما تقرره الاتفاقيات .
- تنظيم وضع البضائع المحمولة على السفن الإنجليزية .
- تأكيد العمل بجوازات السفر البحرية عند التعرف على السفن .
- عدم التعرض للسفن الإنجليزية التي تحمل وثائق صحيحة .
- معالجة المنازعات المتعلقة بالسفن والأسرى بما يحول دون تحول الحوادث الفردية إلى مواجهة سياسية.

وتبرز أهمية هذه المعاهدة أيضا من خلال المنافسة البريطانية-الفرنسية . فقد أثار تعزيز بريطانيا لمصالحها في الجزائر مخاوف فرنسا، خاصة مع محاولة الإنجليز توسيع

1- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م ، المرجع السابق ، ج1 ، ص163.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

نفوذهم التجاري وهو ما يؤكد أن المعاهدات الجزائرية مع القوى الأوروبية لم تكن مجرد اتفاقيات ثنائية وإنما كانت جزءا من التوازنات الدولية في البحر المتوسط¹.

وقد جدد جانب من أحكام هذه المعاهدة لاحقا وهو ما يؤكد أنها لم تكن اتفاقا ظرفيا بل أصبحت إحدى الحلقات التي بني عليها النظام التعاقدى بين الجزائر وبريطانيا (أنظر الملحق رقم 11).

ثالثا/ معاهدة 29 أكتوبر 1716م:

جاءت معاهدة 29 أكتوبر 1716م في عهد الملك البريطاني جورج الأول وفي سياق دولي شهد تحولات عميقة عقب حرب الخلافة الإسبانية، إذ أصبحت بريطانيا أكثر حضورا في البحر المتوسط ولا سيما بعد حصولها على مواقع وقواعد ذات أهمية استراتيجية².

وقد كان تأمين التجارة البريطانية أحد الأسباب الأساسية التي دفعت بريطانيا إلى المحافظة على علاقاتها مع الجزائر وتشير المصادر إلى أن الاتفاقية جاءت كذلك بعد سلسلة من الاحتكاكات والشكاوى المتعلقة بالسفن والتجارة والجوازات، وهو ما استدعى إعادة ضبط العلاقات التعاقدية بين الطرفين³.

وتضمنت المعاهدة أحكاما مهمة أبرزها:

1. تجديد المعاهدات السابقة وتأكيد استمرار السلم بين الطرفين .
2. عدم جواز نشوب حرب بسبب خلافات فردية، بل يتعين اللجوء أولا إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع .
3. حماية الرعايا والتجار ومنع الاعتداء عليهم .

1-Robert Lambert Playfair, Op.cit. p. 170.

2- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق، الجزائر ، ج 1 ، ص ص 163-164 .

3- George Macaulay Trevelyan, **England under Queen Anne: Blenheim**, Longmans, Green and Co, 1948, p414.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

4. معاملة الرعايا باحترام ومنع الإهانة أو الاعتداء عليهم بالقول أو الفعل .
 5. تنظيم الملاحة التجارية البريطانية في المتوسط .
 6. منح السفن التجارية حق الاستفادة من الموانئ والقواعد البريطانية وفق الأحكام المتفق عليها .
 7. تنظيم جوازات السفر البحرية واشتراط حمل السفن البريطانية للوثائق التي تثبت جنسيتها .
 8. معالجة الخلافات المتعلقة بالبضائع والسفن من خلال السلطات المختصة بدل اللجوء مباشرة إلى القوة¹.
- ومن أهم ما يميز هذه المعاهدة أنها تضمنت توجهها نحو تقييد اللجوء المباشر إلى الحرب عند وقوع خلاف، وإعطاء الأولوية للتفاوض والاتصالات بين المسؤولين وهو تطور يعكس نضج العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، حتى وإن بقيت القوة البحرية عنصرا حاضرا في خلفية المفاوضات.

رابعا/ معاهدة 18 مارس 1729م:

لم تأت معاهدة 18 مارس 1729م لتؤسس العلاقات الجزائرية-البريطانية من جديد وإنما كانت في جانب مهم منها تأكيدا وتجديدا للمعاهدات السابقة فقد سبقتها اتفاقيات متتالية جعلت الطرفين يمتلكان رصيда من القواعد المنظمة للسلم والتجارة والملاحة، ومن ثم اتجهت معاهدة 1729م إلى تثبيت تلك المكتسبات ومعالجة المشكلات التي ظهرت أثناء التطبيق. وجاء الاتفاق بعد توترات مرتبطة بالملاحة البريطانية وبطريقة التعامل مع السفن، كما ارتبط بمساعي بريطانيا للحفاظ على أمن تجارتها في المتوسط وقد تم التوصل إلى الاتفاق النهائي في الجزائر بتاريخ 18 مارس 1729م².

ومن أهم أحكام المعاهدة:

1 – Robert Lambert Playfair, Op.cit, pp170–171.

2– Ibid, pp 177–179.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

- تأكيد المعاهدات السابقة وتجديد العمل بها .
 - المحافظة على السلم بين الجزائر وبريطانيا .
 - حماية السفن البريطانية الحاملة للوثائق والجوازات القانونية .
 - تنظيم عمليات التحقق من هوية السفن .
 - حماية التجار والرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .
 - ضمان استمرار المبادلات التجارية .
 - معالجة المنازعات البحرية بالاستناد إلى القواعد المتفق عليها سابقا .
 - المحافظة على الحقوق التي اكتسبها الطرفان بموجب الاتفاقيات السابقة².
- وتكتسب معاهدة 1729م أهميتها من كونها دليلا على استمرارية السياسة التعاقدية بين الطرفين إذ لم تعد المعاهدة مجرد وسيلة لإنهاء أزمة محددة، بل أصبحت أداة لتجديد شبكة من الحقوق والالتزامات المتراكمة منذ القرن 17م.

خامسا/ معاهدة 14 ماي 1762م:

تمثل معاهدة 14 ماي 1762م محطة أخرى في تطور العلاقات الجزائرية-البريطانية وقد أبرمت في مرحلة كانت بريطانيا تعمل فيها على حماية شبكتها التجارية والملاحية في المتوسط، في ظل المنافسة الأوروبية والحروب التي عرفها القرن 18م. وقد تمت المصادقة على الاتفاق من الجانب البريطاني في عهد الملك جورج الثالث، وارتبطت المفاوضات باسم (Archibald Cleveland) وجاء الاتفاق في جوهره لتأكيد أحكام المعاهدات السابقة وإعادة تثبيت العلاقات السلمية والتجارية بين الطرفين¹.

ومن أبرز ما تناولته المعاهدة:

1. تجديد السلم والتجارة بين الجزائر وبريطانيا .
2. تأكيد البنود الواردة في المعاهدات السابقة التي لم يتم تعديلها .

1- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ج1، المرجع السابق ، ص166 .

3. حماية السفن والرعايا البريطانيين .
 4. ضمان حرية الملاحة وفق الجوازات والوثائق القانونية .
 5. تنظيم التجارة وحماية البضائع والممتلكات .
 6. تسوية المنازعات البحرية وفق القواعد التعاقدية القائمة .
 7. استمرار الاعتراف بالامتيازات والضمانات التي حصل عليها التجار البريطانيون بموجب الاتفاقيات السابقة¹.
- وتدل هذه المعاهدة على استقرار نسبي في الأسس القانونية للعلاقات؛ إذ أصبح الهدف من عدد من اتفاقيات القرن 18م تأكيد وتجديد منظومة قائمة أكثر من إنشاء منظومة جديدة بالكامل.

سادسا/ معاهدة 3 جوان 1765م:

جاءت معاهدة 3 جوان 1765م بعد فترة قصيرة من اتفاق 1762م وهو ما يعكس الحاجة المستمرة إلى ضبط العلاقات البحرية والتجارية بين الجزائر وبريطانيا وقد تم التصديق عليها في عهد الملك جورج الثالث وارتبطت أيضا بالمبعوث البريطاني (Archibald Cleveland)².

المبحث الثالث/أسس الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع بريطانيا:

المطلب الأول/ أسس ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا:

لم تعتمد إيالة الجزائر في علاقاتها مع بريطانيا خلال القرن 18م على القوة البحرية وحدها، بل انتهجت سياسة دبلوماسية اتسمت بالمرونة والواقعية، مستفيدة من موقعها

1- George Chalmers: A Collection of Treaties between Great Britain and Other Powers, Vol. II, J. Stockdale, London, 1790, p 406. **Articles of Peace and Commerce between Great Britain and Algiers, 14 May 1762.**P 405.

2- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان اوروبا والولايات المتحدة الامريكية_ ، ج1، المرجع السابق ، ص ص168-169.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

الإستراتيجي ومن التنافس الأوروبي، ولاسيما الصراع الفرنسي-البريطاني وقد مكنت هذه السياسة ديوان الجزائر من الحفاظ على استقلال قراره السياسي، وضمان استمرار النشاط التجاري مع تقادي الانخراط في تحالفات دائمة قد تقيد حركته الدبلوماسية كما أظهرت الأحداث أن السلطات الجزائرية كانت توظف المعاهدات، والتمثيل القنصلي والمفاوضات بما يخدم مصالح الإيالة ويحافظ على سيادتها¹.

تميزت السياسة الخارجية لإيالة الجزائر بقدرتها على التكيف مع التحولات السياسية التي عرفتها أوروبا خلال القرن 18م، خاصة بعد معاهدة أوترخت سنة 1713م، ثم حرب السنوات السبع (1756-1763م) التي انتهت بتعزيز النفوذ البحري البريطاني وقد أدرك ديوان الجزائر أن هذه المتغيرات تفرض اعتماد سياسة خارجية مرنة تقوم على الحفاظ على العلاقات مع مختلف القوى الأوروبية دون الارتهان لأي منها².

وخلال عهد الداوي محمد بن عثمان باشا 1766-1791م بلغت هذه السياسة درجة كبيرة من النضج إذ حافظت الجزائر على علاقاتها مع بريطانيا، وفي الوقت نفسه استمرت في التفاوض مع فرنسا وإسبانيا وهولندا بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية والبحرية ويعد هذا الداوي من أبرز حكام الإيالة الذين نجحوا في توظيف الدبلوماسية إلى جانب القوة العسكرية للمحافظة على استقرار الدولة³.

المطلب الثاني/ المفاوضات والمعاهدات في العلاقات الجزائرية البريطانية:

عندما كانت تنشأ خلافات بين الجزائر وبريطانيا لم يكن ديوان الجزائر يلجأ مباشرة إلى إعلان الحرب بل كان يمنح الأولوية للمفاوضات عبر القناصل أو المبعوثين الرسميين فقد شهدت العلاقات عدة أزمات بسبب احتجاز بعض السفن البريطانية أو مخالفة التجار لبنود المعاهدات، إلا أن معظمها انتهى بالتفاوض وإعادة العمل بالاتفاقيات السابقة، وهو ما

1- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 232.

2- بيتر شوغر: أوروبا العثمانية (1354-1804م)، المرجع السابق، ص 410.

3- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص 189.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

يعكس إدراك الطرفين لأهمية استمرار العلاقات التجارية¹. وتشير مراسلات القناصل البريطانيين إلى أن ديوان الجزائر كان يحرص على احترام المعاهدات متى التزم بها الطرف الآخر لكنه كان في المقابل يتخذ إجراءات صارمة عند الإخلال بها، وهو ما منح السياسة الجزائرية توازنا بين المرونة والحزم².

لم تكن القوة البحرية بديلا عن الدبلوماسية بل كانت إحدى وسائل دعمها فقد أسهم الأسطول الجزائري في تعزيز الموقف التفاوضي للإيالة، إذ أدركت بريطانيا أن احترام المعاهدات أقل تكلفة من الدخول في مواجهة بحرية قد تعرقل تجارتها في البحر المتوسط ولذلك ارتبط نجاح المفاوضات غالبا بقدرة الجزائر على الحفاظ على قوة بحرية فعالة خلال معظم القرن 18م³.

كما أن استمرار نشاط الرياس الجزائريين في البحر المتوسط دفع بريطانيا إلى تجديد معاهداتها مع الجزائر أكثر من مرة، حفاظا على مصالحها التجارية وهو ما يبرز العلاقة الوثيقة بين القوة العسكرية والنجاح الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية⁴.

أثمرت هذه السياسة عن تحقيق عدة نتائج، من أبرزها استمرار العلاقات التجارية مع بريطانيا، والحفاظ على التمثيل القنصلي وتجنب الحروب الطويلة التي كان من شأنها الإضرار باقتصاد الإيالة كما نجحت الجزائر في الحفاظ على استقلال قرارها السياسي رغم تزايد النفوذ الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط خلال العقود الأخيرة من القرن 18م⁵.

أما بالنسبة للمعاهدات فقد أدركت إيالة الجزائر منذ القرن 17م أنها تمثل وسيلة فعالة لتنظيم العلاقات مع القوى الأوروبية، لذلك حرصت على توظيفها بما يخدم مصالحها

1- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق، ص 128.

2- رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية (1564-1830م)، المرجع السابق، ص 157.

3- جون ب وولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الزائد، الجزائر، 2009، ص 170.
4- University of Oklahoma Press, **Algiers in the Age of the Corsairs** William Spencer , 1976. p178.

5- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 164.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

السياسية والاقتصادية ولم تكن المعاهدات المبرمة مع بريطانيا مجرد اتفاقيات لتنظيم التجارة بل كانت تعكس اعترافا متبادلا بالمكانة السياسية للطرفين إذ قبلت الحكومة البريطانية التفاوض المباشر مع ديوان الجزائر وإرسال مبعوثين وقناصل لإبرام الاتفاقيات وتجديدها كلما اقتضت الظروف ذلك وقد شكلت معاهدات 1622 م، 1662م، 1682م الأساس القانوني الذي استندت إليه العلاقات الثنائية خلال القرن 18م¹.

ويشير المؤرخ علي تابلت إلى أن أغلب هذه المعاهدات تضمنت بنودا تنظم الملاحة وتحمي الرعايا، وتحدد اختصاصات القناصل وهو ما يدل على أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تسعى إلى إضفاء طابع قانوني على علاقاتها الخارجية، بدل الاكتفاء بالتفاهات المؤقتة².

المطلب الثالث/ التنافس الأوروبي وعلاقته بالمصالح الجزائرية:

شهد القرن 18م تصاعدا واضحا في التنافس بين فرنسا وبريطانيا خاصة بعد حرب الخلافة الإسبانية 1701-1714م، ثم حرب السنوات السبع 1756-1763م التي انتهت بتراجع النفوذ الفرنسي في البحار لصالح بريطانيا وقد أدركت إيالة الجزائر أهمية هذه التحولات، فسعت إلى المحافظة على علاقات متوازنة مع الدولتين دون الانحياز الكامل لأي منهما حتى لا تفقد هامش المناورة السياسية الذي وفرته المنافسة الأوروبية³.

ففي عهد محمد بن عثمان باشا 1791-1766 م، حرص ديوان الجزائر على استمرار العمل بالاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا وفي الوقت نفسه حافظ على قنوات الاتصال مع

1- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق، ج1، ص 137.

2- المرجع نفسه، ص 146.

3- بيتر شوغر: أوروبا العثمانية (1354-1804م)، المرجع السابق، ص 421.

الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال 18م

فرنسا، وهو ما مكن الإيالة من الاستفادة من التنافس بين القوتين للحصول على شروط أكثر ملائمة في بعض المفاوضات التجارية والدبلوماسية¹.

أسهمت هذه السياسة في تحقيق جملة من النتائج أهمها استمرار العلاقات الجزائرية البريطانية رغم الأزمات المتكررة وحماية التجارة البحرية، والمحافظة على استقلال القرار السياسي للإيالة كما نجحت الجزائر في تجنب الدخول في تحالفات ملزمة مع أي قوة أوروبية، الأمر الذي حافظ على حرية حركتها الدبلوماسية حتى العقود الأخيرة من القرن 18م².

الفصل الثالث

قراءة في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا

المبحث الأول/أوجه التشابه في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا

المبحث الثاني/أوجه الاختلاف في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا

وبريطانيا.

تكشف المقارنة بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا عن عدد من أوجه التشابه في الأدوات التي استخدمتها الإيالة وفي مقدماتها المعاهدات، والقناصل، والمفاوضات، وتنظيم التجارة والملاحة، وربط حماية السفن والرعايا باحترام الالتزامات المتبادلة غير أن هذا التشابه في الوسائل لم يكن يعني تطابق الأهداف أو طبيعة المصالح.

المبحث الأول/ أوجه التشابه في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا:

المطلب الأول/ المعاهدات والاتفاقيات أساسا لتنظيم العلاقات:

اعتمدت إيالة الجزائر على المعاهدات المكتوبة بوصفها إطارا لتنظيم العلاقات مع القوى الأوروبية ففي الحالة الفرنسية شكلت المعاهدات وسيلة لضبط الامتيازات التجارية وحماية الرعايا وتنظيم التمثيل القنصلي، في حين استخدمتها الجزائر للحفاظ على سيادتها ومنع تحول المصالح التجارية الفرنسية إلى نفوذ سياسي مستقل¹.

أما في العلاقات مع بريطانيا فقد برزت سلسلة من الاتفاقيات خلال القرن 18م، منها معاهدات 17 أوت 1700 م، 28 أكتوبر 1703 م، 29 أكتوبر 1716 م، 18 مارس 1729م، 14 ماي 1762 م، 3 جوان 1765 م وقد تناولت هذه الاتفاقيات السلم والتجارة والجوازات البحرية وحماية السفن والرعايا وتسوية الخلافات وهو ما يكشف عن تراكم قانوني واضح في العلاقات الثنائية².

أولا/ تجديد المعاهدات بدل القطيعة النهائية:

لم تكن الأزمات تعني بالضرورة نهاية العلاقة مع أي من القوتين فقد كان الاتجاه غالبا نحو التفاوض وتجديد الاتفاقيات إذا أمكن الحفاظ على المصالح الأساسية للطرفين ويظهر ذلك بوضوح في معاهدة 1729 م التي جاءت لتأكيد الاتفاقيات السابقة وإعادة ضبط آليات

1- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 89.

2- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، المرجع السابق، ج1، ص 161.

تنفيذها ثم في اتفاقيتي 1762 م و 1765م اللتين أعادتتا تثبيت قواعد السلم والتجارة والملاحة¹.

ثانيا/ المصالح الاقتصادية والتجارية:

1-مركزية العامل التجاري:

شكل العامل الاقتصادي قاسما مشتركا مهما في العلاقات الجزائرية مع فرنسا وبريطانيا فقد كانت فرنسا حريصة على المحافظة على امتيازاتها ومراكزها التجارية، ولا سيما في الشرق الجزائري، بينما انصب الاهتمام البريطاني بصورة أكبر على أمن التجارة البحرية وحرية مرور السفن عبر غرب البحر الأبيض المتوسط².

2-ارتباط التجارة بالأمن البحري:

ارتبط ازدهار المبادلات باستقرار الملاحة ولذلك تضمنت المعاهدات البريطانية أحكاما دقيقة بشأن الجوازات والوثائق البحرية وحماية السفن والتجار، كما حرصت السلطات الجزائرية على إخضاع هذه الحماية لاحترام قواعد الإيالة وبالمثل ارتبط استمرار الامتيازات الفرنسية بمدى احترام الشروط التي تفرضها السلطات الجزائرية³.

ثالثا/ التمثيل القنصلي والمفاوضات:

1- القناصل وسيلة اتصال دبلوماسي:

كان القنصل في الحالتين حلقة وصل بين الحكومة الأوروبية وسلطات الإيالة فقد تابع القناصل الفرنسيون شؤون الرعايا والامتيازات والمراكز التجارية، في حين تولى القناصل

1- علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص164.

2 - بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779م)، المرجع السابق، ص 55.

3 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، مرجع سابق، ص169.

البريطانيون متابعة السفن والتجار والوثائق البحرية والتدخل لدى السلطات الجزائرية عند وقوع نزاعات¹.

2- المفاوضات بدل اللجوء المباشر إلى القوة:

ساعدت المراسلات والبعثات والقنوات القنصلية على معالجة عدد من الأزمات قبل تحولها إلى مواجهة مفتوحة وقد سمح هذا الأسلوب للإيالة بالجمع بين الردع البحري والتفاوض، إذ لم تكن القوة العسكرية بديلا دائما عن الدبلوماسية بل عنصرا يدعم الموقف التفاوضي².

رابعا/ حماية السيادة وتنظيم الملاحة:

برزت الجوازات البحرية وإثبات جنسية السفن بوصفها أدوات أساسية لتنظيم الملاحة وخاصة في العلاقات مع بريطانيا كما اهتمت الاتفاقيات بحماية الرعايا والممتلكات وتسوية أوضاع الأسرى والسفن المخالفة، مع بقاء هذه الحقوق مرتبطة بالمعاهدات وبسيادة الإيالة³.

المبحث الثاني/ أوجه الاختلاف في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا:

على الرغم من تشابه بعض الأدوات، فإن العلاقات مع فرنسا وبريطانيا اختلفت من حيث طبيعة المصالح وحجم الامتيازات ودرجة الحضور المحلي وأسلوب إدارة الأزمات فقد ارتبطت فرنسا بمصالح مباشرة داخل المجال الجزائري ولاسيما في الشرق، بينما تركز الاهتمام البريطاني على التجارة البحرية وأمن طرق الملاحة⁴.

1- بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779م)، المرجع السابق، ص 55.

2 - نجاة حليتييم: العلاقات الجزائرية البريطانية (1663-1830م)، المرجع السابق، ص 188.

3 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص ص 161-164.

4 - نجاة حليتييم: مرجع سابق، ص 103.

المطلب الاول/ اختلاف طبيعة المصالح:

أولاً/ المصالح الفرنسية ذات الطابع المحلي المباشر:

تميزت المصالح الفرنسية بطابع أكثر اتصالاً بالمجال الجزائري الداخلي ولاسيما منطقة القالة التي شكلت مركزاً مهماً للامتيازات الفرنسية وقد أدى ذلك إلى تشابك المصالح الاقتصادية مع قضايا النفوذ والسيادة، وهو ما جعل العلاقات أكثر حساسية وأشد عرضة للتوتر¹.

ثانياً/ المصالح البريطانية ذات الطابع البحري:

في المقابل، انصب الاهتمام البريطاني على تأمين التجارة والملاحة وقد جعل اتساع النشاط التجاري البريطاني حماية السفن وضمان مرورها الآمن في المتوسط هدفاً رئيسياً، الأمر الذي دفع لندن إلى الاعتماد على شبكة من المعاهدات والقناصل بدل المواجهة المستمرة².

ثالثاً/ اختلاف طبيعة الامتيازات التجارية:

اتسمت الامتيازات الفرنسية بارتباط أوضح بمراكز اقتصادية داخل الجزائر، في حين كانت الامتيازات البريطانية أكثر اتصالاً بالسفن والجوازات والتجار وحماية البضائع في إطار تعاقدى بحري. ويعكس ذلك اختلافاً بنيوياً في طبيعة وجود كل قوة وفي نوع المصالح التي كانت تسعى إلى حمايتها³.

1 - بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779م)، المرجع السابق، ص 55.

2 - نجاة حليتي: المرجع السابق، ص ص 103-108.

3- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 151.

المطلب الثاني/الاختلاف في أسلوب إدارة الأزمات:

أولاً/ الحضور الواضح للضغط العسكري في العلاقات مع فرنسا:

جمعت فرنسا بين المفاوضات والضغط العسكري عندما اعتبرت أن مصالحها مهددة، وهو ما جعل العلاقات الجزائرية-الفرنسية تعرف فترات من التوتر والانقطاع بصورة أوضح كما أن تطور الطموح الفرنسي من حماية المصالح التجارية إلى توسيع النفوذ السياسي عمق أسباب الخلاف¹.

ثانياً/ تغليب التفاوض في العلاقات مع بريطانيا:

أما بريطانيا فحافظت في مراحل عديدة على قنوات اتصال أكثر انتظاماً، وكانت الخلافات المتعلقة بالسفن أو تفسير المعاهدات تعالج بواسطة القناصل والمبعوثين ولم يمنع ذلك وقوع أزمات، لكنه ساعد على تقليل احتمالات القطيعة الطويلة².

ثالثاً/ اختلاف دور القناصل:

توسع دور القنصل الفرنسي ليشمل متابعة الامتيازات والمراكز التجارية وجمع المعلومات الاقتصادية والسياسية، بينما انصب جانب كبير من وظيفة القنصل البريطاني على حماية السفن والتجار والتحقق من الوثائق ومتابعة تنفيذ المعاهدات ويكشف هذا الاختلاف عن تباين طبيعة المصالح في الأساس³.

رابعاً/ اختلاف مكانة القوة البحرية:

بقيت القوة العسكرية حاضرة في سياسات الدولتين، لكن توظيفها اختلف فقد كان الضغط العسكري الفرنسي أكثر اتصالاً بمحاولة حماية امتيازات محلية وتوسيع النفوذ، بينما عملت القوة البحرية البريطانية في كثير من الأحيان إلى جانب الدبلوماسية لحماية شبكة واسعة من التجارة والملاحة⁴.

1 - يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 114 .

2 - نجا حليتيتم: المرجع السابق، ص 173.

3 - بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779م)، المرجع السابق، ص 55.

4- William Spencer: *Algiers in the Age of the Corsairs*, Op.cit, p 158.

خاتمة

خاتمة:

- من خلال دراستنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م دراسة مقارنة في ضوء الوثائق والمعاهدات، توصلنا الى جملة من النتائج نوجزها في مايلي:
1. تمتعت إيالة الجزائر خلال القرن 18م بقدر معتبر من الاستقلال في إدارة سياستها الخارجية، وهو ما ظهر في قدرتها على التفاوض المباشر وإبرام المعاهدات واستقبال القناصل والمبعوثين الأوروبيين .
 2. لم تكن الدبلوماسية الجزائرية قائمة على القوة البحرية وحدها، بل جمعت بين التفاوض والمعاهدة والتمثيل القنصلي والوساطة والضغط البحري، وهو ما يعكس تنوع وسائل إدارة العلاقات الخارجية .
 3. شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية عاملا رئيسيا في توجيه علاقات الجزائر مع فرنسا وبريطانيا، إلا أن طبيعتها اختلفت؛ إذ ارتبطت المصالح الفرنسية بصورة أوضح بالامتيازات التجارية والمراكز الساحلية، بينما ارتبطت المصالح البريطانية أكثر بالتجارة البحرية وأمن الملاحة .
 4. احتلت المعاهدات مكانة مركزية في العلاقات مع الدولتين، ولم تكن مجرد اتفاقيات مؤقتة لإنهاء الأزمات، وإنما شكلت إطارا قانونيا لتنظيم السلم والتجارة والسفن والرعايا والقناصل وتسوية الخلافات .
 5. كشفت المعاهدات الجزائرية-البريطانية المتعاقبة خلال القرن 18م عن وجود استمرارية في العلاقات الدبلوماسية، رغم ما كان يطرأ عليها من خلافات وتوترات .
 6. كانت العلاقات الجزائرية-الفرنسية أكثر حساسية تجاه مسألة الامتيازات والنفوذ داخل المجال الجزائري، وهو ما جعل بعض أزماتها أكثر حدة مقارنة بالخلافات التجارية والبحرية التي طبعت جانبا مهما من العلاقات مع بريطانيا .

7. أدى القناصل والمبعوثون دورا مهما في المحافظة على الاتصال بين الجزائر والدولتين، ونقل المطالب والاحتجاجات والمساهمة في معالجة النزاعات المتعلقة بالتجارة والسفن والرعايا .

8. أحسنت إيالة الجزائر، في مراحل متعددة، استثمار التنافس الفرنسي-البريطاني، بما أتاح لها هامشا للمناورة ومنع انفراد قوة أوروبية واحدة بالتأثير في سياستها الخارجية .

9. مثلت القوة البحرية الجزائرية عنصرا داعما للدبلوماسية، إذ منحت الإيالة وسيلة ضغط ساعدتها على تحسين موقعها التفاوضي، خاصة في القضايا المتعلقة بالملاحة واحترام الاتفاقيات .

10. أظهرت المقارنة أن السياسة الجزائرية لم تكن واحدة تجاه جميع القوى الأوروبية، وإنما كانت سياسة مرنة تتكيف مع طبيعة مصالح كل دولة وحجم نفوذها والتهديد الذي يمكن أن تمثله .

11. أسهمت العلاقات مع فرنسا وبريطانيا في تنشيط المبادلات التجارية والموانئ الجزائرية، وفي الوقت نفسه أدت المنافسة الأوروبية المتزايدة إلى تصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية على الإيالة .

12. تكشف الدراسة، في مجملها، أن إيالة الجزائر كانت فاعلا في العلاقات المتوسطية خلال القرن 18م، ولم تكن مجرد طرف متلق للسياسات الأوروبية، بل امتلكت أدواتها ومصالحها ومواقفها الخاصة في إدارة علاقاتها الخارجية .

تعتبر فرنسا من بين أهم الدول التي ارتبطت علاقاتها بالجزائر وقد عاشت الجزائر حالة من السلم المشروط بالامتيازات طيلة القرن 18م إلا أن هذه العلاقات كانت تحمل في طياتها حقدا جسيما وأطماعا استعمارية برزت معالمها الأولى أواخر القرن 18م لتتحول إلى استعمار مباشر سنة 1830م واستغلال الضعف الحاصل لإيالة الجزائر واتخاذ حادثة المروحة كذريعة لتحقيق مشروعها الاستعماري والتملص من ديونها.

الملاحق

ملحق 01/ معاهدة تثبيت سلم أفريل 1718م (امتداد لمعاهدة 1689م)¹

النص رقم 17 : إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689 في أفريل 1718¹

في هلال جمادى الأولى من سنة 1130، تم بعون الله انتخاب محمد داي لحكومة مملكة الجزائر ومدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة العامة للعساكر وكبراء البلاد، ورجال الشريعة، والوزراء والكتاب الكبار، السكان وكل الشعب والديوان، لقد طلب منا السيد بومي قنصل إمبراطور فرنسا إقرار وتثبيت المعاهدة القائمة منذ وقت طويل بين الإمبراطور المعني ومملكة الجزائر المعنية وطلبه كان حقا، وإننا نمنحه إقرارنا بكل سرور على كل ما تحتوي عليه

المصدر : A. N. P. / B⁷ 534. وكذلك A. E. P. / M. D. Algérie 1

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

378

بنودها نحن كسلطات والديوان، وقد فرح القنصل المعني وارتاح لذلك كما أننا اتفقنا بأنه إذا قام أحد رعايا الطرفين بتجاوزها وانتهاكها فإنه يتم معاقبته بشدة لكي لا يجرأ أحد بعده على اقتراف ذلك، كما أننا نؤكد بواسطة هذا المكتوب بأننا سنكون أكثر من أي وقت مضى أصدقاء مخلصين وكشهادة منا بذلك فإننا نوقع ونضع خاتمنا على هذا المكتوب، أفريل 1718.

1 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م، المرجع السابق، ص 377.

ملحق 02/ معاهدة 07 ديسمبر 1719م¹

379

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

النص رقم 19 : معاهدة 7 ديسمبر 1719¹ البنود الملحقة

• البند 1 : في حالة ما إذا لم يستطع السيد ديسو تحرير الأتراك الذين جنحوا على شواطئ صقلية في مدة سنة والذي بسبب ذلك وكإجراء انتقامي تم حجز الإسبان بالجزائر فإن ذلك لن يلحق أي ضرر بمعاهدة السلم التي تم تجديدها وليس لطرف كما للآخر أي شيء يكرره حول هذا الموضوع.

• البند 2 : إن الفرنسيين لن يدفعوا منذ الآن فصاعدا سوى خمسة في المائة على السلع التي تدخل إلى الجزائر واثنين ونصف في المائة على السلع التي تخرج منها ولن يطلب منهم أي رسم إضافي فوق ذلك.

• البند 3 : بمناسبة تثبيت هذه المعاهدة مع الفرنسيين واعتبارا لهذا فإنه يسمح لهم بالاتجار بحرية في وهران وتعين نائب قنصل لهم بها لرعاية مصالح التجار الفرنسيين الذين يستطيعون الاستقرار بهذه المدينة ويتاجرون بدون أن يعرقل أحد ذلك ويمنعه.

تم التوقيع والتثبيت لمعاهدة السلم الموقعة عام 1689

1- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م، المرجع السابق، ص 379 .

ملحق 03: معاهدة السلم 16 جانفي 1764م¹

أولا - في العام 1177 الهجري وفي يوم 12 من شهر رجب (الموافق 10 جانفي 1764م) تم الاتفاق بين السيد الداوي علي والسيد لويس دي فابري (Louis de Fabry) فارس الوسام الملكي وعسكري من سان لويس، قائد باخرة، وناظر الجيوش البحرية وقائد أسطول في إمبراطور فرنسا الراسي الآن في هذا المرفأ، ونصوص من جلالة الإمبراطور لإنهاء الخلافات التي طرأت مع إيالة الجزائر والسلطان علي داي والباشا وميليشيا مدينة الجزائر، أي أن كل المظالم التي حدثت في السابق بين الأمتين تم نسيانها من الجانبين وفي مقابل ذلك فإن السيد لويس دي فابري المذكور باسم إمبراطور فرنسا والديوان باسم الميليشيا لن يطالب أحدهم الآخر بأي شيء.

ثانيا - في حالة التقاء قراصنة الجزائر سفنا فرنسية في البحر وأحدثا لبعضهما أضرارا متبادلة خلافا لما نصت عليه المعاهدة، يتم البحث في من هو الظالم: الطرف الجزائري أو الطرف الفرنسي. وبعد التحقق من الوقائع وفي حالة ما إذا تأكد أن الجزائري هو المعتدي يعد داي الجزائر بمعاقبته بكل صرامة ليكون قدوة، وفي حالة ما إذا تأكد أن المعتدي هو الفرنسي، فإنه يوضع بين يدي قنصل فرنسا الذي يكون ملزما بالعمل على معاقبته.

1 - علي تابلليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص79..

ثالثا - في حالة وقوع بعض المباحثات بين إمبراطور فرنسا وإيالة الجزائر وحتى في حالة حصول قطيعة، لا سأل الله، يُمنح للفرنسيين المقيمين في مملكة الجزائر ثلاثة أشهر للرحيل مع أموالهم وبضائعهم وأمتعتهم.

رابعا - في حالة تلاقى قراصنة مدينة الجزائر مع السفن الفرنسية وفي حالة اندلاع معارك بينهما، فإن إيالة الجزائر لن تغتال لذلك ولن تتعرض بسوء - بسبب تلك المعارك - للفرنسيين المقيمين في الجزائر ولا لأفراد الشركة الإفريقية وتعد إيالة الجزائر المذكورة بأن لا تُسيء معاملة الفرنسيين المذكورين بل وبمعاقة من كان ظالما من رعاياها.

خامسا - في حالة ما إذا اقتاد قراصنة من المغرب سفنا فرنسية إلى ميناء الجزائر فلن يكون بإمكانهم أن يبيعوها فيه ويلزمون بالرحيل عنه في مهلة أربع وعشرين ساعة.

سادسا - في حالة التقاء قراصنة الجزائر سفنا فرنسية في البحر ويتبادلون طلقات المدافع فيما بينهم وفي حالة ما إذا اقتاد القراصنة المذكورين السفن الفرنسية إلى مدينة الجزائر، وحتى في حالة وقوع موتى، فإن الأمر سيقصر على معرفة من الظالم، أهو القائد الفرنسي أو الجزائري لسلط عقاب صارم على الجاني من طرف الداي إذا كان جزائريا ومن ملك فرنسا إذا كان فرنسيا، وكذلك الأمر بالنسبة لسفينته وحمولتها.

سابعا - حين يأتي القراصنة الجزائريون بأية سفينة وقع التخلي عنها بسبب الخوف من مهاجمين ويطلب قنصل فرنسا حراسة قضائية عليها بناء على مؤشرات



على أنها قد تكون سفينة فرنسية، تُمنح له تلك الحراسة القضائية وتُعاد إليه السفينة إذا كانت الأخبار التي أتته من فرنسا تؤكد أنها فرنسية.

تمت مقابلة النص بأصله في الجزائر يوم 16 جانفي 1764م

توقيع فارس دي فابري¹

ملحق 04/ معاهدة 1800م غير محدودة المدة¹

مختلف بالأعمال

والمحافظ العام للجمهورية الفرنسية

المادة الأولى- يتم من جديد إضفاء توقيع الداوي وتوقيع عون الجمهورية على المعاهدات والاتفاقيات والنصوص.

المادة 2 - تُرجع إيالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية أنظمة أفريقيا الخاصة بالامتياز مع التمتع بنفس الشروط وفقا للمعاهدات القديمة وطبقا لمعاهدة 1790م.

المادة 3 - يتم إرجاع الأموال والأمتعة والبضائع التي استولت عليها إيالة الجزائر في المراكز التجارية مع استقطاع المبالغ التي استخدمت للوفاء بالإتاوات المستحقة.

المادة 4 - لا تُستحق ضرائب «اللزمة» سوى ابتداء من اليوم الذي يعود الفرنسيون إلى هذه المراكز التجارية.

المادة 5 - لا يمكن احتجاز الفرنسيين في الجزائر كعبيد تحت أي سبب كان.

المادة 6 - يبقى المحافظ العام للجمهورية يتمتع بالمكانة الأفضل بالنسبة لكل أعوان الأمم الأخرى.

1 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 81.

جُرد في يوم 8 فالتدعيم من العام التاسع للثورة الموافق 30 سبتمبر 1800

مصطفى داي الج

Dubois Thainville دو بوا تاييفيل

مكلف بالأعمال والمحافظ العام للجمهورية الفرنسية².

ملحق 05/ مضمون المعاهدات الاقتصادية¹

يوم 15 جويلية 1714م

- أولا - اعتبارا للخدمات التي قدمها السيد ديمارل لديوان وميليشيا مدينة الجزائر، فقد سُمح له بأن يكيل القمح والشعير والفل في مدينتنا بونة وطركوت (تاكوش) وغيرها من المراكز التجارية التابعة لنا دون أن يتعرض له أهل البلد الذين يترددون والذين لا يترددون على تلك الأماكن متعودين وغير متعودين أو غيرهم من التجار تحت أي ذريعة كانت.
- ثانيا - يُدفع للملك قرش واحد في عنوان جُملة الحقوق عن كل قفص قمح ونصف قرش عن كل قفص شعير أو فول.
- ثالثا - يُدفع لقايد بونة 50 قرشا عن كل باخرة تشحن القمح و25 قرشا عن كل زورق.
- رابعا - يُدفع أيضا لأتراك قسبة بونة 25 قرشا عن كل باخرة و12 قرشا ونصف القرش عن كل زورق.
- خامسا - يُمنعُ عموما على كافة سكان مدينة بونة وأهل البلد وغيرهم أن يطالبوا السيد ديمارل المذكور بشأن التجارة لأي سبب كان.
- سادسا - يُسمح للسيد ديمارل بأن يدفع سعر القمح sur le pied de la Rabe وأن يكيله في عين المكان إن شاء وأن يأخذ بنفس الطريقة أيضا قمح أهل بونة وأهل البلد دون أن يطالبه أحد بسعر أعلى.

1 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص ص 77-78.

سابعاً - لن يدفع شيئاً عن القمح الذي يكله (à la Rabe) لكون هذا الرسم مستحق من البائع.	ملينة، اللة
ثامناً - لا يمكن لأي مركب من المراكب الأجنبية من أي جنسية كانت حتى ولو كانت تابعة للمسلمين، أن تأخذ حمولة من القمح أو الشعير أو القول في مدينة بونة المذكورة وطركوت (تاكوش) ومن أماكن أخرى من تلك المذكورة أعلاه تحت أي ذريعة كانت.	شيا مدينة طركوت هل البلد متعود
تاسعاً - يعطى للمراكب الفرنسية ما يلزم من البسكويت و«الكسكس»	ن قح
عاشراً - حيث إن التجارة المذكورة فيها فائدة كبيرة لدار الملك ولنا جميعاً، فإننا نأمر الآغا في مدينة بونة وقايدها بمد يد المعونة لكي لا يتم التعرض للسيد ديمارل من أي شخص كان وتحت أي ذريعة كانت بل يتعين مساعدته في كل شيء وتلك هي إرادتنا.	قرشا نرشا
حادي عشر - إذا حدث ورفع لنا السيد ديمارل المذكور شكوى تقول أن كل السفن المتجهة من بونة إلى طبرقة تحمل بضائع بيعت له من أحد العثمانيين في مدينة الجزائر، نريد أن ترسو السفن المتوجهة إلى القالة لتفتيشها وأن تقدم شهادة لمأمور مدينة بونة. ولا يمكن للأجانب أن يشحنوا البضائع من مدينة بونة من غير حضور الشاويش وأتراك من الخليفة وترجمان النصارى ثم تُبحر في النهار وليس في الليل، وفي حالة مخالفتها لذلك تصبح السفن عند عودتها للبابلك ويعاقب رياسها.	أن ح -

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والعالمين
ما ورد
المتن

ثاني عشر- زيد أيضا أن يتم جعل كل المراكب والسفن التي ترسو في بونة والتي تكون محملة بالبضائع من بجاية وجيجل ومن كل الساحل، للديالك، وأنس الآغا والقائد بأن يمددا يد المساعدة لتنفيذ هذه المعاهدة.

حُدد في قسنطينة يوم 15 جويلية 1714م.

الحمد لله وبفضله وعونه.

هذا هو أمرنا وعهدنا الذي أعطيناه للسيد ديتارل الذي اتفقتنا معه بأن يكل القمح في مدينة بونة بالسعر الجاري به العمل لدى سكانها مملها يتباع في الأسواق العمومية دون أن يسمح لأحد أن يزيد فيه وفاته بالرسم المعتادة لنا، كما لا يمكن لأحد من جنسية أخرى أن يأخذ منه وأن يكل القمح في مرافق مدينة بونة المذكورة ولا من أي مرافق أخرى من البلاد، سواء كان يونانيا أو هولنديا أو من أهل جنوا أو إنجليزيا أو غيره، ولكن الفرنسيين فقط.

وبطبيعة الحال فإنه وتبعا للعرف لا يمكن لغيرهم أن يشتري القمح والصوف والجلود والأشياء الأخرى المخصصة لهم دون أن يتعرض لهم أحد في شيء. وفي حالة ما إذا تعرض لهم أحد، فمن يلزم إلا نفسه حيث سلمنا لهم هذا النص المكتوب الذي يضمن أن يحافظوا عليه. وفي مقابل ما سبق اتفقتنا مع السيد ديتارل بأن يأخذ منا 200 ققص من القمح، يكل في بونة، وكلها عائلية بسمر 10 قروش لكل ققص.

ومن جديد ولهذا الاعتبار زعمي له بأن يستمر في تجارته حسب الأعراف

والعادات القديمة دون أن يطرأ عليها أي تغيير، أنه تم مراعاة نقطة غير ما ورد مكتوبا من النقي الورق، السلطان حسن باي، باي وسيد قسنطينة بونو لتعريفنا حفظه الله.

حُدد في نهاية شهر رجب من سنة 1127هـ مع توقيع في الأسفل بالـ جانب ختم السلطان المذكور.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

1- لم يشترط هذه المعاهدة بحسب الكل في أي مجتمع.
الصلب الزائد هنا هو من الصفة القويطة في أوكسف الثورة العنصرية لدية مرسلها الشركة الملكية لإورانيا - مع الملاحق.

ملحق 06/ معاهدة تثبيت السلم سبتمبر 1732م (امتداد لمعاهدة 1689م)¹

بابا ابراهيم إلى كرسي الديلكية في سنة 1145
هجرية الموافق لسنة 1732 المسيحية¹.

إننا نعلن بهذا المكتوب المحرر في عام 1145 في اجتماع عام للديوان،
وبمقتضى صلاحياتنا نحن الأمجد إبراهيم الذي انتخب دايا وحاكما للجزائر
قد امتثل بين أيدينا السيد بونوا لومير قنصل فرنسا في هذه المملكة وطلب منا
إقرار الاتفاقات المبرمة بين فرنسا وهذه الجمهورية، ولقد قبلنا وتلقينا طلبه
بالرضى فأقررنا وثبتنا هذه الاتفاقات في كل محتواها لتنفذ من طرفنا في شكلها
ومضمونها من أجل المحافظة على السلم والوثام بين فرنسا وهذه الجمهورية².

الجزائر في سبتمبر 1732.

1. المصدر : A. E. P. /M. D. Algérie 1.

2. استبدلنا كلمة الإيالة الموجودة في النص الفرنسي بكلمة الجمهورية المثبت في مدخل هذا الإقرار.

1 - جمال قنن: : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م، المرجع السابق، ص380.

ملحق 07/ معاهدة تأكيد السلم 10 فيفري 1748م (امتداد لمعاهدة السلم المنشوية)¹

النص رقم 25 : إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة سنة 1689
في 10 فبراير 1748².

سبب تحرير هذا المکتوب هو أنه في سنة 1161 انتخب محمد خوجة
أباً للجزائر وفي مستهل عهده السعيد تم الإقرار وتثبيت معاهدة السلم مع
فرنسا بنفس الشروط التي كانت جارية على عهد حكم إبراهيم باشا سلفنا،
وقد حررنا هذا المکتوب للتقيد بذلك³.

الصدر : 1 A. E. P. /M. D. Algérie.

²الصدر نفسه.

³أقرت وثبتت هذه المعاهدة في سنة 1754 ولقد جرت العادة أن يتم إقرار وتثبيت المعاهدات من طرف كل

Scanne avec CamScanner

1 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م 1830م ، المرجع السابق، ص 383.

ملحق 08/ معاهدة تثبيت لمعاهدة الباستيون 1695م في 10 جوان 1768م¹

الصح -

المبرمة سنة 1695 في 10 جوان 1768.

موضوع هذا المکتوب هو أنه في سنة المائة الحادية عشرة واثنان وثمانين وفي نهاية هلال محرم في عهد الأمجد القوي محمد باشا بن عثمان داي وحاكم مدينة الجزائر دار الجهاد، قد امتثل السيد فالير قنصل فرنسا في هذه المدينة بمعية السيد مايفرون وكيل المنتفعين بباستيون فرنسا أمام الميليشيا المنصورة لإقرار المعاهدة التي بين أيديهما والمتعلقة بشؤون الباستيون، لقد اعتبر طلبهم عادلا ومعقولا وأصغينا إليه بكل رضا.

لقد أقرت هذه المعاهدة من الطرفين في مجموعها وفي كل بنودها بصفة خاصة، وتم تثبيتها في شكلها ومضمونها لاحترامها من طرف كل من الجانبين وعدم المساس بأي بند من بنودها. أن المباني الموجودة بالقالة لا ينقص منها ولا يزداد عليها كما يسمح للسادة المنتفعين بباستيون فرنسا تلبية لطلبهم، بالذهاب للتجار في المرفأ المسمى تكوش بنفس الطريقة المتبعة في الموانئ الأخرى التي يرتادون إليها وفقا للمعاهدة التي بين أيديهم بدون أن يقلقهم أحد أو يمنعهم من ذلك.

ولكي لا يحدث أي شيء من شأنه الإخلال بهذه المعاهدة فقد تم تحرير هذا المکتوب لاحترام ذلك.

المصدر: A. M. D. C. 1768. ليس هناك ما يبرر هذا الإقرار والتثبيت الجديد لهذه المعاهدة سوى

التي تضمنتها هذه المعاهدة وملاحقها.

Scanne avec CamScanner

ملحق 09/ معاهدة سلام بين الجزائر وفرنسا سنة 1764¹

*Traité de paix entre Ali, Dey d'Alger et le sieur
Louis de Fabry, commandant l'escadre de l'Empereur
de France, fait le 16 janvier 1764.*

I. — **S**an de l'Hégire 1177 et le 12, de la lune de Regeb (ce qui revient, au 10 janvier 1764), il a été convenu entre M. Louis de Fabry, chevalier de l'ordre royal et militaire de Saint-Louis, capitaine de vaisseau, major des armées navales, commandant l'escadre de l'Empereur, de France, mouillée actuellement en cette rade, muni des pouvoirs de Sa Majesté Impériale pour terminer les différends survenus avec la Régence d'Alger et le Seigneur Aly Dey. Pacha, Divan et Milice d'Alger ; savoir, que tous les griefs antécédents, survenus entre les deux nations, sont oubliés de part et d'autre ; au moyen de quoi, le dit Sr. Chevalier de Fabry, au nom de l'Empereur de France, et le Divan, au nom de la Milice, n'auront plus, rien à s'entredemander.

II. — Que les corsaires d'Alger venant à rencontrer en mer des bâtiments françois, et se faisant réciproquement du mal, contre ce qui est porté par le traité, on examinera si c'est le François ou l'Algérien qui a tort ; et après avoir vérifié les faits, si c'est l'Algérien qui soit coupable, le Dey d'Alger promet de le faire châtier rigoureusement pour l'exemple, et si c'est le François, il sera remis entre les Mains du Consul de France, qui sera pareillement obligé de le faire châtier.

III. — Que survenant quelques discussions entre l'Empereur de France et la Régence d'Alger, et dans le cas même où il y aurait rupture, ce, qu'à Dieu ne plaise, il y aura trois mois de terme pour que tous les François résidens dans le Royaume d'Alger puissent se retirer avec leurs biens, marchandises et effets.

IV. — Qu'en cas de rencontre entre les corsaires d'Alger et les bâtiments françois, et dans le cas même où il y aurait eu combat, la régence d'Alger ne s'en formalisera pas et ne pourra, pour cause des dits combats, faire aucun mal

1 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 132.



C'est ici notre ordre et notre traité donné au sieur Demarle avec lequel nous avons convenu qu'il mesurera le blé de la Ville de Bonne au prix courant des habitants et comme il se vend au marché public, sans qu'aucun puisse le lui faire augmenter, en nous payant, les droits suivant l'usage accoutumé, et que personne des autres nations eu puisse prendre, soit Grecs, Hollandais, Génois, Anglais et autres qui ne pourront faire mesurer du blé au port du dit Bonne ni autres ports qui sont dans notre pays.

Mais seulement les Français, bien entendu que, suivant l'ancien usage, personne ne pourra acheter qu'eux la cire, la laine, les cuirs et autres choses à eux affectées, sans que personne puisse les traverser en rien, et, si quelqu'un les traverse, ce sera tant pis pour lui, leur ayant donné cet écrit auquel on doit faire attention. Moyennant ce que dessus nous avons conclu avec le dit Demarle et accordé qu'il prendra de nous 200 caffis de blé, mesure de Bonne, toutes les mêmes au prix de 10 piastres chaque caffis.

Et de nouveau sous cette considération lui accordons de continuer son commerce suivant les anciens usages et coutumes sans qu'il puisse y avoir aucun changement, c'est-à-dire qu'on observe de point en point ce qui est écrit de l'ordre du serviteur de Dieu, le Seigneur Assen, Bey maître de Constantine, et du Camp victorieux que Dieu conserve.

Fait sur fin de la lune de Regeb l'an 1127, avec paraphe audessous et à côté la Tape du dit Seigneur Bey¹

¹ Ce traité n'a été publié intégralement dans aucun recueil.

Je reproduis ici le texte de la copie conservée aux archives de la Chambre de commerce de Marseille Compagnie royale d'Afrique, recueil de traités.

Traité de paix *Louis de Fabry, c* *de Fr*

I. — **L**an de l'Hé au 10 janvier 1764), il a été royal et militaire de Saint commandant l'escadre de rade, muni des pouvoirs survenus avec la Régence d'Alger ; savoir, que tous sont oubliés de part et d'autre au nom de l'Empereur de rien à s'entredemander.

II. — Que les corsaires françois, et se faisant réciproquement on examinera si c'est les faits, si c'est l'Algérien châtier rigoureusement les Mains du Consul de

III. — Que survenir et la Régence d'Alger, et ne plaise, il y aura trois le Royaume d'Alger pu

IV. — Qu'en cas de françois, et dans le cas ne s'en formalisera pas e

ملحق 10/ معاهدة بين الجزائر و بريطانيا سنة 1700م لاعادة تنظيم العلاقات التجارية

والبحرية بين البلدين¹.

توقيع معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى
وقعها القبطان موندن Munden
والقنصل كول Cole سنة 1700م¹.

تأكيد السلم ومواد إضافية قدمت لحكومة الجزائر، من القبطان موندن
والقنصل كول.

1. نحن الفخامة والأكثر السادة، الداى مصطفى وعلي باشا والآغا
مصطفى، حكام المدينة الأكثر شهرة والمدينة المحروسة لمملكة الجزائر، أنه بهذه
الوثائق نحدد ونؤكد السلم ونحن سعداء بالتمتع برعاية ملك بريطانيا العظمى، وفرنسا
وإيرلندا، والمدافع عن الدين المسيحي ورعاياه، التي وقعت في عام 1682م، في
كل جزء ومادة وأكثر لا سيما المادة الثامنة، حيث يتم التعبير عنه، أنه لا
سفينة ولا مركب ينتميان لحكومتنا الجزائر سيقومان بطواف قرب أماكن تابعة
لمملكة بريطانيا العظمى المذكورة، أو أي طريقة تخل بالسلم والتجارة في نفس
الوقت: ووفقا للمادة الثامنة للمعاهدة، صدقنا الوعد، ونعلن أن مثل هذه الأوامر
في المستقبل ستقدم إلى جميع قادتنا، وأنه بموجب هذا الاتفاق سيعاقب عقوبة
شديدة من خلف أوامرنا، وعليه، فإنهم لا يدخلون إلى قناة أنجلترا، ولا تأتي
للطواف، ولا في الأفق إلى أي ميناء من موانئ صاحب الجلالة ملك بريطانيا
العظمى في المستقبل.

1. تم تجديدها بمعاهدة 18 مارس 1729 م.

1 - علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع
السابق، ص ص 161-162.

الجزائر
العظمى

2. وفي حين أننا قد أعلننا أن جميع السفن والمراكب التابعة لملك بريطانيا العظمى المذكور، ينبغي أن تمر في نهاية سبتمبر 1700م، ونحن نقوم بهذا ونعلن أنه نزولاً عند رغبة القبطان جون موندن، القائد الأعلى لسفن صاحب الجلالة في البحر الأبيض المتوسط وروبرت كول المحترم، أن قنصل جلالته يقيم الآن في مدينة الجزائر بالنيابة عن سيدهم العظيم، وأن سفن ومراكب جلالته لا تحتاج إلى جوازات في أي مكان من العالم، بل أنها ستمضي في رحلتها من دون أن يخرج أو يظهر جواز لأي من سفننا حتى آخر سبتمبر 1701م، وبعد انتهاء صلاحية هذا الوقت، فإن أي سفينة من أنجلترا ليس لها جواز مرور يلقي عليها القبض، وعليه نعلن، أن البضاعة الموجودة على تلك السفينة ستكون غنيمة، غير أن القبطان، ورجاله والسفينة سيعادون إليهم، وتدفع أجرة النقل القصوى فوراً للقائد، إلى أن يعود سالماً إلى الميناء الذي يتوجه إليه².

2 الاتفاق مع هذا المرجع لهذه المادة، الموقعة بالجزائر، في 10 من شهر أوت. بحيث أنه في اليوم السابع عشر من أوت 1700م تم الاتفاق بين السيد (Cole) الوكيل التجاري لجلالته والقنصل العام في هذه المدينة والمملكة، و (Modore Munden) من جهة ونقامته اللورد مصطفي أفندي من جهة أخرى ومهما كان نوع السفن أو المراكب الأخرى وجب إحضارها إلى الميناء أو المملكة وذلك بعد نهاية سبتمبر 1701م من غير جوازات أما السلع التي هي على متن السفن أو المراكب المذكورة سابقاً وجبت مصادرتها، أما السفن والبحارة فيسرحون، وأما المحملة فتدفع عليها الضريبة، التي تمثل تجارة جلالته ورعاياه فإنها تصبح ذات نتائج خطيرة لممتلكاتهم، وعليه يبدو بوضوح وإيجابية أن المادة المذكورة سابقاً في 17 أوت 1700م، أصبحت عديمة القيمة وباطلة، ولا أثر لها، غير أن المادة الرابعة التي وضعها الأميرال هربرت في سنة 1682م، لا زالت قائمة وسارية المفعول، وبما أن العديد من رعايا جلالته يتواجدون في بقاع عديدة وبعيدة في أنحاء المعمورة، في رحلات طويلة، ولا يمكنها لهذه الأسباب أن تزود بجوازات سفر ضرورية من حيث الشكل والطريقة المتفق عليها في المادة الرابعة المذكورة أعلاه وعليه تم الاتفاق بما هو مكتوب حالياً، أن رعايا جلالته ملك بريطانيا العظمى لا زالوا يتمتعون بذلك إلى نهاية مارس من السنة 1702م، حتى يتمكنوا من تزويدهم بمثل هذه الوثائق وذلك حسب الاتفاق الوارد في المادة الرابعة، والصادرة في 10 أوت 1701م والتي وردت بالحساب الهجري 1113 في الشهر القمري، ربيع الأول.

مُعَاهِدَاتِ
بِرِيطَانِيَا

3. حين أعطانا القبطان، جون موندن، ضمانات حسن النوايا، وأنه واجه إهانة كبيرة في السنوات القليلة الماضية من بعض بحارتنا الأجلاف في العفن، ونعد بموجب هذا، أنه في جميع الأوقات، وأنه أينما حلت السفن الحربية للملك بريطانيا العظمى، فإنه يعطي أمرا مباشرا إلى موظف حكومي، الذي سينتظره في الميناء يوما كاملا، خلال فترة إقامتهم هنا، لمنع أي اضطراب مثل هذا في المستقبل، والذي قد يحدث سوء تفاهم بيننا، وإن حدث مثل هذا الاضطراب، فإن الضابط هو المسؤول عن العفن وسيؤمن الشخص أو الأشخاص، ويعاقبون أشد العقاب.

4. بعون الله، ورجائه، فإن هذه المواد التي حررت بيننا ستدوم على هذه الحقيقة ووضعنا أختامنا في الجزائر وفي السنة الهجرية 1112 وبالحساب الميلادي 17 أوت 1700م.

توقيع جون موندن John Munden
توقيع روبرت كول Robert Cole

ملحق 11/ معاهدة بين الجزائر وبريطانيا سنة 1703م تتضمن تجديد المعاهدات السابقة

بين البلدين¹

بنود سلم وتجارة بين عظمة
الأميرة آن (Princesse Anne) و مصطفى باشا
في 28 أكتوبر 1703م

بفضل الله ملكة بريطانيا العظمى وفرنسا وإيرلندا، ناصرة الدين المسيحي،
وصاحب السمو السلطان مصطفى باشا والبشوات والآغوات والحاكم العام لمدينة
ومملكة الجزائر الشهيرة في بلاد البربر، مُصدق عليها وتم تأكيدها وتجديدها، وهي
بنود صادق عليها وأكدها وجددها جورج بينغ إسك (George Byng Esq.)
العميد البحري للأسطول الأحمر التابع لأسطول صاحب الجلالة بتاريخ الثامن
والعشرين من شهر أكتوبر 1703م.

البند الأول - سلم وصداقة

تم الاتفاق على أنه ابتداء من اليوم وعلى الدوام في المستقبل على أن
السلم الذي أبرمه أرتور هريير إسكواير (Arthur Herbert Esquire) الذي
كان حينذاك أميراً لأسطول صاحب الجلالة في البحر الأبيض المتوسط
في عام 1682م والذي أكده منذ ذلك الحين صاحب الجلالة الملك وليم
سومس باروني (William Soames Baronet)، السفير لدى عظمة
السلطان في 1686م؛ مع بنوده الإضافية المتفق عليها مع الكابتن والقنصل
موندن كول (Munden Cole) في 1700م ؛ والمجددة والتي تم
تأكيدها مع مزيد من البنود أضيفت في المعاهدة مع جورج بينغ إسك
(George Byng Esq.) عميد البحرية في الأسطول الأحمر التابع لصاحبة
الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وفرنسا وإيرلندا، ناصرة الدين المسيحي إلخ...

وأنه واجه
في العفن،
تربية للملك

سينتظره
هذا في
نطراب،
ويعاقبون

وم على
لحساب

John
Robe

1 - علي تابلت : معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619 - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص ص 162-163.

معاهدات الجزائر
بريطانيا العظمى

وصاحب السمو السلطان مصطفى باشا والبشوات والأغوات والحاكم العام
للمدينة ومملكة الجزائر الشهيرة في جميع المجالات المتبادلة ورعايا البلدين؛
وتم الاتفاق على أن البوارج والسفن الأخرى والرعايا من الجانبين لن
يسبثوا في المستقبل إلى بعضهم البعض سواء عن طريق الإهانة أو الشتيمة بالقول
أو بالفعل بل وسيتعاملون مع بعضهم بكل علامات الاحترام والصدقة وعلى أن
كل الطلبات والتظلمات العالقة بين الجانبين إلى اليوم آيا كانت ستنتهي وتكون
لا أثر لها.

البند الثاني - الجمارك

حيث أنه بمقتضى بنود السلم المبرمة من طرف الأميرال
هربرت (Herbert) تم الاتفاق على أن رعايا إنجلترا يدفعون 10 ٪ للجمارك
عن السلع التي يبيعونها في مدينة الجزائر أو في مقاطعات الجزائر الأخرى، فقد
تم الاتفاق والإفصاح الآن من أجل إقامة تجارة مفيدة والحفاظ عليها لما فيه
خير رعايا إنجلترا والجزائر على أن رعايا إنجلترا لن يدفعوا في المستقبل سوى 5 ٪
لجمارك عن السلع التي يبيعونها في مدينة الجزائر وعلى أن السلع المهربة (مثلها
تقرر من قبل) لا يدفع عنها رسم الجمارك.

البند الثالث - جوازات السفر

تم الاتفاق والإعلان أيضا على أن كل الغنائم التي يأخذها رعايا جلالة
ملك إنجلترا وكل البوارج والسفن المبنية والمجهزة في إحدى ورشات جلالة ملك
بريطانيا في أمريكا وليس في إنجلترا لن يتعرض للإزعاج في حالة ما إذا لم يكن
في حوزتها جواز سفر ولكن يكفي أن تكون لكل منها شهادة مكتوبة بخط يد

الجزائر
العظمى

الضابط القائد الذي استولى على الغنيمة وشهادة بخط يد الحاكم العام أو قائد
الورشة المذكورة التابعة لصاحب الجلالة في أمريكا أو من المكان الذي تم فيه
بناء السفينة المذكورة أو تجهيزها. وستكون كلمتنا كلمة صدق وأمان.

معاهدة مبرمة ومؤكدة بحول الله تعالى في يوم 28 أكتوبر 1703 م وفي
عام 1115 من وفي الأول من شهر رجب من التاريخ الهجري.

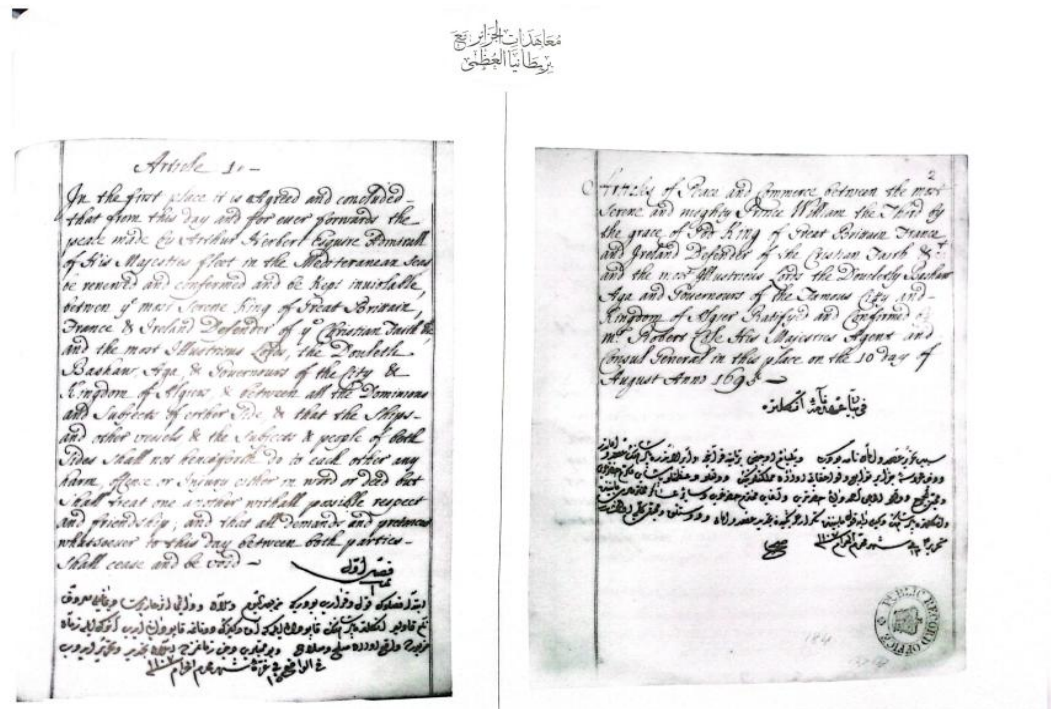
اسم داي الجزائر وخاتمه.

بريطانيا العظمى

الإسم والختم

نسخة مطابقة G. Byng

ملحق 12/ معاهدة بين الجزائر وبريطانيا تضبط العلاقات التجارية والبحرية بين البلدين¹



1 - علي تابليت معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م - 1830م، ج1، المرجع السابق، ص ص 184-185.

Scanne avec CamScanner

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر:

أ- المصادر باللغة العربية :

1. ابن منظور: لسان العرب، ج11، ط1، دار صادر، بيروت، 1956م.
2. بن عثمان خوجة حمدان: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيدي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م .
3. الزبيدي مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، الكويت، 1989م .
4. شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تع وتع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م .
5. ماسكاريناس جواو كارفالو: مذكرات أسير برتغالي في مدينة الجزائر 1621-1627م، تر: لخضر بوطبة، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2023م .

ب- المصادر باللغة الأجنبية:

1. De Grammont, H : Correspondance des consuls de France d'Alger (1690-1742), Adolphe Jourdan, Paris, 1890.
2. Miltitz, Alex de : Manuel des Consuls, Tome.2, A. Asher, Londres/Berlin, 1839.
3. Plantet, Eugène : Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1833), Tome.1, Paris, 1889.
4. Shaw, Thomas, Voyage dans la Régence d'Alger, traduit par J. Mac Carthy, Marlin Éditeur, Paris, s.d.
5. Venture de Paradis, Alger au XVIIIe siècle, Éditions Bouslama, Tunis, 1983.
6. George Chalmers, A Collection of Treaties between Great Britain and Other Powers, Volume. II, J. Stockdale, London, 1790, "Articles of Peace and Commerce between Great Britain and Algiers, 14 May 1762".

ثانيا/ المراجع باللغة العربية:

1. آلتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م .
2. أبو علي عبد الفتاح حسن؛ ياغي إسماعيل أحمد: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ، الرياض، 1993م .
3. أوغلي كمال الدين إحسان: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.
4. بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م .
5. ———: الموجز في تاريخ الجزائر الإسباني في الأرشيف التاريخي الوطني لمدرّيد (1748-1780م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
6. ———: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م .
7. الجيلالي، عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م .
8. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .
9. ———، ———: محاضرات في تاريخ الجزائر العام، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م .
10. سعيدوني ناصر الدين؛ الشيخ المهدي العبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م .
11. سعيدوني ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م .
12. ———، ———: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م .

13. ———: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر.
14. شوغر بيتر: أوروبا العثمانية (1354-1804م)، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م .
15. الصلابي علي محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م .
16. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، دار هومة، الجزائر، 2007م .
17. عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة، الجزائر، 2002م .
18. ———: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009م .
19. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م .
20. ———: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م .
21. ———: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م .
22. ———: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1927م
23. الكيالي عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .
24. محمد رشيد رضا: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج10، د.ت.
25. مولاوي بلحميس: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

26. الملي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت .
27. نايت قاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، ط2، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2007م .
28. نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى نهاية العهد التركي، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2006م .
29. نوار سليمان عبد العزيز؛ نعيم عبد المجيد: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014م .
30. الزيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830م)، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1992م .
31. شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل المضمون الإيديولوجي والسياسي 1518-1945م، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م .
32. شارف رقية: الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن التاسع عشر، ط1، دار الملكية، الجزائر، 2007م .
33. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م .
34. تابليت علي: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830م)، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م .
35. صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الاستعمارية، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2016م .
36. حنفي هلالي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007م .
37. مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013م .
38. منتصر سعيد حمودة: القانون الدبلوماسي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011م.

39. الشناوي عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م.
40. عوض خليفة عبد الكريم: قانون العلاقات الدبلوماسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013 م.
41. الكيالي عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسية ، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
42. عثمان بن جمعة ضميرية: السفارة والسفراء في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، ع 191، 2000 م .
43. عطا محمد صالح: زهرة في النظرية الدبلوماسية، ط1، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 م.
44. علي حسن الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط2، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م.
45. بنور فريد: المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830م، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.
46. مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
47. محمد يوسف علوان: القانون الدولي العام المقدمة والمصادر، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
48. جون ب وولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، تر، أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009.
49. سهيل حسين الفتلاوي: القانون الدبلوماسي، ط1، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010م.
50. سيار الجميل: بقايا وجذور العربي الحديث، ط1، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1997م.

51. وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتع: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

52.

ثالثا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gaid, Mouloud, L'Algérie sous les Turcs, 2^e éd., Éditions Mimouni, Alger, 1991.
2. Playfair, Robert Lambert, The Scourge of Christendom: Annals of British Relations with Algiers Prior to the French Conquest, Smith, Elder & Co., London, 1884.
3. Spencer, William, Algiers in the Age of the Corsairs, University of Oklahoma Press, 1976.
4. Trevelyan, George Macaulay, England under Queen Anne: Blenheim, Longmans, Green and Co., 1948.
5. Ferdinand de Cussy: Règlements consulaires des principaux états maritimes de l'Europe et de l'Amérique, F, A Brockhaus , Liepzig , 1851.

رابعا/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

- رسائل الدكتوراه:

1. بليل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م إلى 1830م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م .

2. بوغفالة ودان: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2015/2016م.

3. جميل عائشة: الجزائر و الباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520م-1830م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي يابس، سيدى بلعباس، 2017-2018م.

4. دهان بركاهم: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1779)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013م .

- رسائل الماجستير:

1. الأمير بوغداد: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-القضاء أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2007-2008م

2. بليل رحمونة: العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط: مرسيليا وليفورنو من 1700م إلى 1827م، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2001-2002م .

3.

4. ربيحي زكية؛ صحراوي خديجة: العلاقات الجزائرية الفرنسية: مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1700-1830م) من خلال كتاب أوجان بلانتييت، مذكرة ماستر، جامعة يحيى فارس، المدية، 2016-2017م .

5. صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، 2007-2008م .

6. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م .
7. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671م-1830م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011م-2012م.
8. غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1984-1985م .
9. مريخي رشيد: الجزائر في عهد الداوي مصطفى باشا 1798-1805م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011م .
10. مشطري عبد الحفيظ: الجزائر العثمانية (1800-1830م): دراسة في تطوراتها السياسية وعلاقاتها الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة قالم، الجزائر، 2014-2015م.
11. نجاة حليتيتم: العلاقات الجزائرية البريطانية (1663-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2024م

خامسا/ المجالات :

1. بن قاصير عبد الرؤوف: "دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي 1711-1830م"، مجلة عصور جديدة، مج11، ع1، ماي 2023م .
2. بوحمشوش نعيمة: أنواع السفن البحرية الجزائرية من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر، المجلة التاريخية الجزائرية، مج6، ع1، 2023م .
3. درعي فاطمة: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوروبا خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، مج10، ع3، ديسمبر 2019م .

4. قبائلي هوارى: العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة عصور، الأعداد 12-15، وهران، 2008-2009م .
5. كليوات السعيد: سوسيولوجية الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع4، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014م .
6. كنتور رابح: "الجيش الانتكشاري في الجزائرما بين 1519م- 1830م"، مجلة أفكار وآفاق، مج9، ع2، جامعة الجزائر 2، 2001م، ص 97.
7. كنتور رابح: الجيش الإنكشاري في الجزائر بين 1519 و 1830م، مجلة أفكار وآفاق، جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله، مج9، ع2، الجزائر، 2021م.
8. ابن سعيدان محمد: الأسطول البحري ودوره في إيالة الجزائر خلال القرن11هـ /17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع13، غرداية-الجزائر، 2011م.
9. مداح محمد، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج1، ع2، جامعة تيارت، 2018م .
10. بن حادة مصطفى: قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شارل فيليب فالبيير، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 02، ع 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019م.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	البسمة
-	شكر وعرفان
-	الاهداء
-	قائمة المختصرات
أ-ز	مقدمة
مدخل حول/الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية والوضع السياسي فيها قبيل القرن 18م	
16	المبحث الأول/ أسس ومحددات العمل الدبلوماسي الجزائري في الخارج
24	المبحث الثاني/ الوضع السياسي والقانوني للجزائر قبيل القرن 18م
الفصل الاول: الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا خلال القرن 18م	
35	المبحث الأول/ تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية
46	المبحث الثاني/ المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية
53	المبحث الثالث/ أدوات الجزائر الدبلوماسية تجاه فرنسا
الفصل الثاني/ الدبلوماسية الجزائرية تجاه بريطانيا خلال القرن 18م	
60	المبحث الأول/ الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية- البريطانية
65	المبحث الثاني/ المعاهدات الجزائرية- البريطانية خلال القرن 18م
72	المبحث الثالث/ أسس الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع بريطانيا
الفصل الثالث/ قراءة في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا	
77	المبحث الأول/ أوجه التشابه في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا
79	المبحث الثاني/ أوجه الاختلاف في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا
84-83	خاتمة

..... فهرس المحتويات

108-86	الملاحق
118-110	قائمة المصادر والمراجع
121-120	فهرس المحتويات
123-122	ملخص

أ/ الملخص باللغة العربية :

تتناول هذه الدراسة الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا خلال القرن 18م، من خلال التطرق إلى الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية والوضع السياسي والقانوني للجزائر قبيل القرن الثامن عشر، ثم دراسة العلاقات الجزائرية مع كل من فرنسا وبريطانيا من حيث تطورها، والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة، وأهم الأدوات والأسس التي اعتمدتها الجزائر في ممارستها الدبلوماسية. كما تتضمن الدراسة قراءة مقارنة لأوجه التشابه والاختلاف في السياسة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الدولتين، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج والاستنتاجات.

وقد جاء البحث في مدخل وثلاثة فصول؛ خصص المدخل لبيان أسس ومحددات العمل الدبلوماسي الجزائري والوضع السياسي والقانوني للجزائر قبيل القرن الثامن عشر. أما الفصل الأول فتناول الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا خلال القرن الثامن عشر، بينما عالج الفصل الثاني العلاقات الجزائرية البريطانية ومعاهداتها وأسس التعامل الدبلوماسي معها. في حين خصص الفصل الثالث للمقارنة بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا، من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما، مع خاتمة تضم أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الجزائرية؛ الجزائر؛ فرنسا؛ بريطانيا؛ القرن 18م؛ العلاقات الجزائرية الفرنسية.

Abstract:

This study examines **Algerian diplomacy to wards France and Britain during the eighteenth century**, by addressing the general framework of Algerian diplomacy and the political and legal status of Algeria prior to the eighteenth century. It also analyzes Algerian relations with both France and Britain in terms of their development, the treaties and agreements concluded, and the main tools and foundations adopted by Algeria in conducting its diplomatic relations. Furthermore, the study provides a comparative analysis of the similarities and differences in Algerian diplomatic policy towards the two countries, leading to the identification of the main findings and conclusions.

The research is structured into **an introduction and three chapters**. The introduction is devoted to presenting the foundations and determinants of Algerian diplomatic practice, as well as the political and legal status of Algeria prior to the eighteenth century. The first chapter examines Algerian diplomacy towards France during the eighteenth century, while the second chapter addresses Algerian-British relations, their treaties, and the foundations governing diplomatic interaction with Britain. The third chapter is devoted to a comparison between Algerian diplomacy towards France and Britain, highlighting the similarities and differences between the two, followed by a conclusion presenting the main findings.

Keywords :

Algerian diplomacy, Algeria, France, Britain, eighteenth century, Algerian-French relations.

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا
خلال القرنين الثامن - دراسة مقارنة في ضوء الوثائق والمعاهدات

إعداد الطلبة:

- 1- عبد الله النور رقم التسجيل:
2- رقم التسجيل:
القسم: التاريخ الشعبة: التاريخ التخصص: تاريخ الجزائر الحديث
إشراف: د/ رابح بن العزير الرتبة: أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2025/2026 وأسمح
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة.

رئيس القسم



رئيس فريق الاختصاص

Handwritten signature of the Head of the Specialized Team.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

Handwritten signature of the Supervisor.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

University Mohamed Boudiaf of M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

University Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences

Vice-Deanship of the College for Studies and

Student Affairs

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمعامل المرتبطة بالطلبة

الرقم: 2025/

تصريح شرعي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه :

السيد (ة): عبدلعل عبد الوارث

الصفة (طالب، استاذ باحث، باحث دائم)، طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10 985 116 40 49 52 000 3

الصادرة بتاريخ: 2017/03/18 م عن دائرة: بمرفأ صطا

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية التاريخ: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 25063095997

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الإستراتيجية القديلة لهاجية الجزائرية تجاه فرنسا وبريطانيا
خلال القرن 18م (دراسة في ضوء الوثائق والمعاهدات)

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة

الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

المسجلة في: 2026/10/05

امضاء المعني (ة): عبدلعل

المرجع، القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

Scanne avec CamScanner